



"لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"

النزوح القسري وعمليات
هدم المنازل في شمال

سوريا



منظمة العفو
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: MDE 24/2503/2015

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: سكان يقفون على سطح أحد المنازل المدمرة في بلدة الحسينية بمناطق شمال سورية الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي © Amnesty International

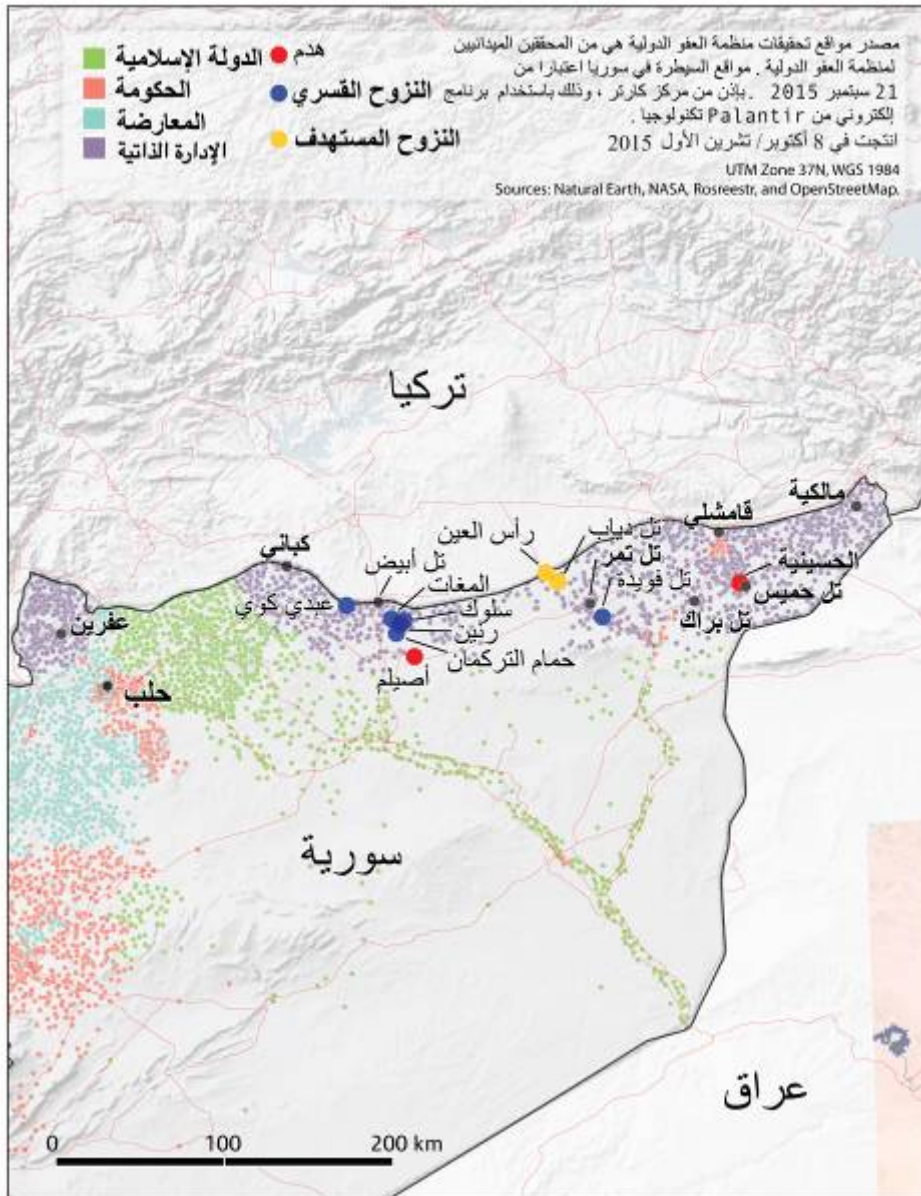
منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو
الدولية

قائمة المحتويات

5	ملخص
7	منهجية البحث
8	خلفية
9	هدم مباني قرىّ بكاملها
9	الحسينية، ريف تل حميس
13	القرى الواقعة إلى الجنوب من سلوك
15	تهجير سكان قرى بكاملها
15	القرى الواقعة إلى الجنوب من سلوك
23	القرى الواقعة في مناطق ريف تل أبيض و تل تمر
25	استهداف مناطق دون غيرها بعمليات التهجير وتدمير المنازل
25	الاشتباه بالانتماء الفعلي أو المفترض السكان إلى الجماعات المسلحة الغير تابعة لدولة
30	رد سلطات الإدارة الذاتية
32	المعايير القانونية الدولية
32	عمليات هدم المنازل
33	النزوح القسري
34	نتائج وتوصيات
34	إلى سلطات الإدارة الذاتية
34	إلى الدول التي تدعم الإدارة الذاتية أو تنسق العمليات معها
36	ملحق
36	المراسلات التي تمت بين منظمة العفو الدولية والإدارة الذاتية



ملخص

وحرصت منظمة العفو الدولية على توثيق طائفةٍ من الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها في شمال سوريا. وتتضمن هذه الانتهاكات ارتكاب عمليات من قبيل التهجير أو التشريد (النزوح القسري) وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات وتدميرها، حيث جرى في بعض الحالات تدمير قرىٍ بأكملها انتقاماً على الأرجح من سكانها العرب أو التركمان للاشتباه بمساندتهم الجماعة التي تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

ثمة ثلاث مناطق تقطنها أغلبية كردية في شمال سوريا يُشار إليها محلياً باسم "روجافا" وتقع تحت سيطرة الأمر الواقع لما يُعرف "بالإدارة الذاتية". ومنذ يناير/ كانون الثاني 2014، تولى حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، وهو أحد الأحزاب السياسية الكردية في سوريا، قيادة هذه الإدارة.

ولأغراض إعداد التقرير الحالي، أجرت منظمة العفو الدولية بحثاً في المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية في شمال سوريا، وزار مندوبوها ست بلدات وقرى في محافظتي الحسكة والرقّة وأجروا مقابلات مع 37 شخصاً من ضحايا انتهاكات قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية أو من شهود العيان عليها. كما أجرى باحثو المنظمة مقابلات مع 11 شخصاً في إقليم كردستان العراق في يوليو/ تموز 2015 بينهم أعضاء في الأحزاب السياسية الكردية في سوريا ممن لا تمتك تمثيلاً لها في تشكيلة الإدارة الذاتية وصحفيون وعمال في منظمات غير حكومية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات أيضاً مع 25 لاجئاً من المناطق التي تديرها سلطات الإدارة الذاتية، وذلك أثناء زيارة مندوبي المنظمة لجنوب تركيا في أغسطس/ آب 2015.

وفي يوليو/ تموز وأغسطس/ آب 2015، أجرت منظمة العفو الدولية استقصاءاً للوقوف على تفاصيل تهجير سكان 10 قرى وبلدات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية، أي بلدة سلوك والقرى المحيطة بها من قبيل الغبيزن ورنين وحمام التركمان والمغات وملا برهو وأصيلم وكذلك قرىتي عبدي كوي في ريف تل أبيض وتل فويذة في ريف تل تمر وقرية الحسينية في ريف تل حميس.

ولم يقتصر الأمر على تهجير سكان القرى أو تشريدهم، بل وصل إلى قيام قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية بهدم منازل سكانها كما حصل في قرىتي أصيلم والحسينية. وزار مندوبو منظمة العفو الدولية قرية الحسينية في أوائل شهر أغسطس/ آب 2015 ليجدوا جميع منازلها البالغ عددها 90 منزلاً وقد أصبحت أثراً بعد عين خلا واحداً من المنازل بعد أن أقدمت قوات الحماية الشعبية (YPG) على هدمها بصفقتها الجناح العسكري للإدارة الذاتية. وقالت امرأة من سكان القرية ما يلي لمنظمة العفو الدولية:

" مكثنا داخل منازلنا ... وقالوا لنا (أي وحدات الحماية الشعبية) الزموا بيوتكم ولن نزعجكم. فلقد جئنا كي نحرركم (من الدولة الإسلامية). وكل ما نريده هو الحصول على أسماء الأشخاص المطلوبين. ولكنهم لم يسمحوا لنا حتى بحمل ملابسنا إلى خارج المنازل... وقاموا بسحبنا من بيوتنا عنوةً وشرعوا بإضرار النيران فيها. ... ثم جاءوا بالجرافات وبدأوا عملية الهدم... وكلما كنت أحاول الاقتراب من المنزل كانوا يسارعون إلى دفعي بعيداً عنه."

كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سكانٍ من رأس العين وقرية تل دياب بريف رأس العين الذين قالوا

أنه قد جرى تهجيرهم قسراً من طرف قوات وحدات الحماية الشعبية والأسايش الذين يمثلون جهاز الشرطة التابع لسلطات الإدارة الذاتية، وأضافوا أنه قد تم تدمير ممتلكاتهم أو مصادرتها مع تأكيدهم على أنه قد تم استهدافهم هم تحديداً بهذه المعاملة دون غيرهم من باقي سكان البلدة أو القرية.

وصحیح أن غالبية السكان الذين تضرروا جراء هذه الممارسات غير المشروعة كانوا من العرب والتركمان، ولكن شهدت بعض الأماكن من قبيل سلوك التي تؤوي أكراداً أيضاً قيام قوات الحماية الشعبية والأسايش بمنع سكانها الكرد من العودة إليها. كما شهدت أماكن أخرى مثل قرية عدي كوي قيام وحدات الحماية الشعبية بتهجير عدد قليل من الأكراد أيضاً. ولاحظ باحثو المنظمة أن السكان العرب والتركمان في بعض المناطق التابعة للإدارة الذاتية قد تركوا دون التعرض لهم بسوء لا سيما في مدينة رأس العين على سبيل المثال التي تقطنها غالبية من العرب.

وفي سبتمبر/ أيلول 2015، زودت منظمة العفو الدولية مسؤولي الإدارة الذاتية بملخص للنتائج الأولية لبحوثها. حتى كتابة هذه السطور، لم تتلقى منظمة العفو الدولية أي رد من الإدارة الذاتية.

وتُعتبر عمليات هدم منازل المدنيين عمداً والتي يقع توثيقها في التقرير الحالي ممارسات غير مشروعة بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي الذي يحظر تدمير أو مصادرة ممتلكات الخصم ما لم يكن ذلك من باب الضرورات العسكرية التي لا يمكن تفاديها.

كما يحظر القانون الإنساني الدولي أيضاً تهجير المدنيين أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية إلا إذا كان ذلك بهدف ضمان أمنهم وسلامتهم أو لضرورات تقتضيها الاعتبارات العسكرية. وفي الوقت الذي تصر فيه الإدارة الذاتية على أن عمليات تهجير المدنيين لم تكن تعسفية الطابع ولكنها جاءت على أسس من الضرورات العسكرية أو الاعتبارات أمنية وغيرها من الاعتبارات المتعلقة بحماية السكان المحليين، فيوتق التقرير الحالي حالات تثبت عدم صحة هذه التبريرات التي تسوقها الإدارة الذاتية. وترى منظمة العفو الدولية أن حالات التهجير القسري هذه تشكل جرائم حرب.

ووفق ملابسات بعض حالات التهجير القسري التي يوثقها التقرير الحالي، فثمة ما يشير إلى أن تنفيذها قد جاء انتقاماً من الناس جراء تعاطفهم المفترض أو الفعلي مع من يُشْتَبه في أنهم من عناصر الدول الإسلامية وغيرها من الجماعات المسلحة أو لوجود صلات قرابة تجمعهم بأولئك العناصر. وإن صح ذلك، فسوف تشكل هذه الممارسة عقاباً جماعياً بما يخالف أحكام القانون الإنساني الدولي.

وتهيب منظمة العفو الدولية بسلطات الإدارة الذاتية التوقف عن مثل هذه الممارسات المسيئة والسماح للنازحين بالعودة إلى منازلهم وتعويضهم عما تكبدوه من خسائر وضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب مثل هذه الانتهاكات بحقهم.

وأما الدول التي تنسق مع سلطات الإدارة الذاتية أو توفر الدعم لها في ما تشنه من عمليات عسكرية كتلك الدول المنضوية تحت لواء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لقتال تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، فتهيب منظمة العفو الدولية بها أن تبادر إلى الإدانة العلنية لممارسات هدم المنازل والتهجير القسري للسكان والحرص على عدم إساءة استخدام المساعدات العسكرية وخصوصاً عدم إساءة استخدام التنسيق في المجالات العسكرية من أجل ارتكاب انتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي لا سيما عمليات هدم المنازل والتهجير القسري غير المشروعة.

منهجية البحث

يستند التقرير الحالي إلى البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب 2015 في شمال سوريا التي تسكنها أغلبية كردية (وهي مناطق يُشار إليهم باسم "روجافا" باللغة الكردية)، ومنطقة جنوب تركيا وإقليم كردستان العراق.

وتقدمت منظمة العفو الدولية بطلب إلى سلطات الإدارة الذاتية وحظيت بموافقتها عليه من أجل إجراء بحوث في المناطق الواقعة تحت سيطرتها وهي مناطق تقطنها أغلبية كردية في شمال سوريا أصبحت تخضع منذ يناير/ كانون الثاني 2014 لحزب الاتحاد الديمقراطي، أحد الأحزاب السياسية الكردية في سوريا. واستطاع باحثو المنظمة التنقل دون قيود خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب 2015 في المناطق محط الاهتمام وزاروا 14 بلدة وقرية في محافظتي الحسكة والرققة، وأجروا مقابلات مع 37 شخصاً كانوا هم أنفسهم من ضحايا الانتهاكات أو من شهود العيان عليها. وأُجريت جميع المقابلات مع هؤلاء الأشخاص على حدة دون تواجد ممثلين عن الإدارة الذاتية أو تدخل من أي نوع. وبالإضافة إلى ذلك، التقى باحثو المنظمة مع ممثلين عن الإدارة الذاتية وقواتها الأمنية بغية الحصول منهم على معلومات بشأن طبيعة العمليات التي ينفذونها. وأجرى الباحثون كذلك مقابلات مع 11 عنصراً من أعضاء الأحزاب السياسية الكردية غير الممثلة في سلطة الإدارة الذاتية والتقوا بصحفيين وعمال منظمات غير حكومية في إقليم كردستان العراق خلال شهر يوليو/ تموز. وفي جنوب تركيا، أجرى باحثو المنظمة في أغسطس/ آب 2015 مقابلات مع 25 لاجئاً فروا من المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية.

ولقد جرى في معظم الحالات تغيير أسماء المتضررين وشهود العيان الذين ترد إفاداتهم في التقرير الحالي من أجل عدم الكشف عن هويتهم الحقيقية حمايةً لهم.

وفي سبتمبر/ أيلول 2015، زودت منظمة العفو الدولية مسؤولي الإدارة الذاتية بملخص للنتائج الأولية لبحوثها طمعاً في الحصول على ردهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدول التي يوثقها التقرير الحالي.

وضمن سياق إعداد التقرير الحالي، عاينت منظمة العفو الدولية صوراً فوتوغرافية ولقطات مصورة حصلت على بعضها من السكان المحليين فيما كان البعض الآخر منها متاحاً للعموم، بالإضافة إلى حصولها على صور ملتقطة بالأقمار الصناعية، وحرصت على مطابقة مصادر المعلومات هذه مع ما ورد في روايات الشهود والمقالات الإعلامية وغير ذلك من التقارير.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن شكرها لكل من قام بتزويدها بالمعلومات وقدم الدعم لجهود إعداد التقرير الحالي.

خلفية

يقطن ما يقرب من 2.5 مليون نسمة في ثلاثة كانتونات تقع تحت سيطرة سلطة الإدارة الذاتية، وهي عفرين وعين العرب (أو كوباني) والجزيرة. وبالإضافة إلى الكرد، تضم تشكيلة سكان هذه المناطق قوميات أخرى من قبيل العرب والتركمان والسريان والأرمن.

ومنذ بسط سيطرتها عليها في عام 2013، تضطلع بمهام حفظ الأمن في هذه المناطق قوات الأسايش وهي بمثابة قوة الشرطة التابعة لإدارة الذاتية، ووحدات الحماية الشعبية التي تشكل الجناح العسكري لها ووحدات الحماية النسائية.

لطالما ظل الأكراد في سوريا عرضة منذ أمد بعيد للتمييز ضدهم وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان إلى ما قبل اندلاع الانتفاضة في عام 2011. وظلوا يعانون من فرض قيود على استخدامهم اللغة الكردية وثقافتهم الخاصة وحرمانهم من توفير كامل الخدمات التعليمية والحصول على الوظائف والخدمات الصحية وغير ذلك من الحقوق التي تمتع المواطنون السوريون بها. كما تم حرمان ما يربو على 120 ألف كردي من الحق في حمل الجنسية والحصول على جواز سفر سوري. وفي أبريل / نيسان 2011، قامت الحكومة السورية بمنح معظم هؤلاء الأكراد الجنسية السورية.¹

وحرصت قوات الحكومة السورية إلى حد كبير على تفادي المواجهة المسلحة مع قوات وحدات الحماية الشعبية ووحدات الحماية النسائية، ولم تستهدف المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطات الإدارة الذاتية. وبدورها انخرطت قوات الحزب ووحدات الحماية الشعبية في مواجهات مسلحة مع الجماعات المسلحة الفاعلة من غير للدولة من قبيل جبهة النصرة والجماعة التي تطلق على نفسها اسم الدولة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها أو على مقربة منها. ويُعد تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولاً عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي لا سيما ارتكاب جرائم حرب في المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية، حيث شمل ذلك قيام التنظيم بشن عمليات قصف مدفعي وهجمات موجهة نحو المدنيين وتعذيب وقتل أسراه من المقاتلين والمحتجزين لديه من المدنيين بما في ذلك الأطفال وفرض قيود غير مشروعة على وصول المساعدات التي تساهم في إنقاذ الأرواح والتسبب بعمليات نزوح قسري جماعية. ولقد أبلغت منظمات الرصد المحلية ووسائل الإعلام عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية اعتباراً من أوائل يوليو / تموز 2013 بتهجير الأكراد على نطاق واسع من المناطق التي تقع تحت سيطرته لا سيما في تل أبيض وأكنافاها.

وفي سبتمبر / أيلول 2014، بدأت قوات التحالف الدولي التي تقودها الولايات المتحدة بتنفيذ ضربات جوية وغير ذلك من الهجمات على تنظيم الدولة الإسلامية بما في ذلك المناطق المحاذية للأراضي الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية. ومع دحر تنظيم الدولة من تلك المناطق بفعل ضربات قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، بدأت

¹ هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) "نظام الأسد يمنح الجنسية لأكراد الحسكة" 7 أبريل / نيسان 2011: <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12995174> (تمت زيارة الرابط بتاريخ 29 سبتمبر / أيلول 2015).

- 9 "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"
النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

وحدات الحماية الشعبية ونظيرتها وحدات الحماية النسائية بالاستيلاء على تلك المناطق. ويورد التقرير الحالي وصفاً للممارسات المسيئة التي أقدمت هذه الوحدات على ارتكابها في تلك المناطق خلال عام 2015.²

هدم مباني قرى بكاملها

الحسينية، ريف تل حميس



أنقاض نحو 90 منزلاً جرى هدمها في قرية الحسينية. © Amnesty International

زارت منظمة العفو الدولية قرية الحسينية التي يقطنها العرب في ريف تل حميس أوائل شهر أغسطس / آب 2015. وأخبر القرويون باحثي المنظمة أن ما يقرب من 90 منزلاً قد جرى هدمها، أي جميع منازل القرية، خلا أحدها كان لا زال قائماً. وشاهد باحثو منظمة العفو الدولية أنقاض المنازل التي جرى هدمها أثناء زيارتهم للقرية. وتُظهر الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية للحسينية ما بين يونيو / حزيران 2014 والشهر نفسه من عام

² سبق لمنظمة العفو الدولية وأن وثقت أشكال إساءة أخرى وانتهاكات ارتكبتها قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية في شمال سوريا لا سيما ممارسات الحجز التعسفي وإساءة المعاملة وإجراء محاكمات جائرة للمحتجزين على ذمة تهمة الإرهاب والتجنيد غير المشروع للأطفال في صفوف هذه القوات. أنظر على سبيل المثال تقرير منظمة العفو الدولية "سوريا: الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة تشوب عمليات حزب الاتحاد الديمقراطي لمكافحة الإرهاب" 7 سبتمبر / أيلول 2015.

2015 وقامت المنظمة بتحليلها وجود 225 مبنى في 2014 بقي منها 14 مبنياً فقط في عام 2015، أي أن عدد المباني قد تقلص بواقع 93.8% خلال عام واحد فقط. ومن خلال هذه الصور، فيمكن القول أن الانقراض ناجمة عن عملية هدم للمنازل وليس قصفاً مدفعياً لها. وقال سكان القرية أن وحدات الحماية الشعبية هي التي قامت بعملية هدم المنازل في فبراير/ شباط 2015، ما تسبب بنزوح الأهالي إلى القرى القريبة ومدينة القامشلي. وظل بعض سكان الحسينية يقيمون في مبنى مدرسة القرية الذي لم تتم إزالته.



الصورة الملتقطة بالأقمار الصناعية للحسينية في يونيو/ حزيران 2014 Distribution AIRBUS DS © CNES 2015,



الصورة الملتقطة بالأقمار الصناعية للحسينية في يونيو/ حزيران 2015 تبين أن القرية تقريبا بأكملها تم هدمها .

© CNES 2015, Distribution AIRBUS DS

وقال السكان أن القرية قد وقعت في أيدي الجيش السوري الحر إحدى جماعات المعارضة المسلحة في فبراير/ شباط 2013. وقال أحد المسؤولين المحليين العرب من منطقة ريف تل حميس أن وحدات الحماية الشعبية قد اشتبكت بادئ الأمر مع الجيش السوري الحر وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ريف تل حميس،

11 "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"
النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

وذلك خلال شهر ديسمبرم كانون الأول من عام 2013، وأضاف أن أكبر تلك المواجهات قد وقعت بين الجيش السوري الحر ووحدة الحماية الشعبية في فبراير/ شباط 2014 داخل قرية الحسينية.³ وقال المسؤول المحلي أن الجماعات المسلحة التي تضم تشكيلات أحرار الشام واللواء 114 وفرسان السنة وجماعة أخرى مرتبطة مع تنظيم الدولة الإسلامية قد أحبرت وحدات الحماية الشعبية على التراجع حينها. ووفق ما أفاد به هذا المسؤول، فلقد تكبدت وحدات الحماية الشعبية خسائر فادحة خلال تلك الاشتباكات المسلحة حيث قُتل 13 عنصراً من عناصرها أثناء القتال بالإضافة إلى مقتل المزيد جراء تفجير انتحاري استهدف إحدى الدبابات التابعة لوحدات الحماية الشعبية وقتل الجنود بداخلها.⁴ وأفاد سكان المنطقة أن تلك الاشتباكات قد استمرت يوماً كاملاً.⁵

وقالت إحدى نساء القرية وتُدعى فرح⁶ كانت متواجدة وقت وقوع الاشتباكات أن بعض منازل القرية قد دُمرت أثناء تلك الصدامات في فبراير/ شباط 2014، وهو ما أفاد به سكان آخرون أيضاً، ولكن سرعان ما تمت إعادة بناء ذلك المنزل في وقت لاحق من العام. وأوضحت فرح قائلة:

"بدأت الصدامات في وقت مبكر جداً، أي عند الفجر تقريباً... وأذكر أن بعض المنازل قد احترقت جراء ذلك قبل أن يعاود أصحابها بنائها مجدداً في وقت لاحق. وأعتقد أن حوالي 20 منزلاً قد تضررت ولكن لأ أنكر العدد على وجه التحديد الآن... واستمرت الصدامات يوماً كاملاً."⁷

وفي يناير/ كانون الثاني 2015، بسط تنظيم الدولة الإسلامية كامل سيطرته على القرية. وقال عدد من سكانها أنه لا توجد علاقات للسكان بعناصر التنظيم ولكن ناقض أحد السكان ذلك بقوله أن ثلاثة رجال من القرية تجمعهم علاقة بالتنظيم.⁸ وظلت القرية تحت سيطرة تنظيم الدولة حتى يوم 20 فبراير/ شباط 2015 قبل أن ينسحب من المنطقة رفقة عناصره المحلية ولتتمكن بعدها وحدات الحماية الشعبية (الكردية) من بسط سيطرتها على القرية.⁹ ولم تشهد القرية وقوع اشتباكات أثناء انسحاب عناصر تنظيم الدولة منها وفق ما أفاد به سكانها.¹⁰

وقالت مريم¹¹ التي تقيم في القرية رفقة أطفالها السبعة أن تنظيم الدولة الإسلامية قد دمر أربعة أو خمسة منازل عند استيلائه على القرية ولكن سرعان ما تمت إعادة بناء هذه المنازل قبل أن تستولي وحدات الحماية الشعبية على

³مقابلة في تركيا بتاريخ 21 أغسطس/ آب 2015.

⁴مقابلة في تركيا بتاريخ 21 أغسطس/ آب 2015.

⁵لم يتمكن السكان الذين تحدثت منظمة العفو الدولية معهم من تذكر اليوم بالتحديد خلال شهر فبراير/ شباط 2014 الذي شهد وقوع الاشتباكات، ولكن اتفقت رواياتهم على أنها استمرت يوماً كاملاً خلال الشهر المذكور.

⁶تم تغيير اسمها الحقيقي.

⁷مقابلة في سوريا بتاريخ 2 أغسطس/ آب 2015.

⁸مقابلة في سوريا بتاريخ 2 أغسطس/ آب 2015.

⁹مقابلة في تركيا بتاريخ 21 أغسطس/ آب 2015.

¹⁰مقابلة في سوريا بتاريخ 2 أغسطس/ آب 2015.

¹¹تم تغيير اسمها الحقيقي.

القرية.

وفر معظم سكان الحسينية قبل أن تستولي وحدات الحماية الشعبية عليها. ولدى عودتهم إليها وجدوا منازلهم وقد أصبحت أثراً بعد عين. وأوضحت فرح قائلته:

"سمعنا في منتصف فبراير/ شباط أن قوات تنظيم الدولة الإسلامية قد تدهقت في ريف تل حميس وازدادت أصوات تحليق طائرات التحالف فقررنا المغادرة إلى القامشلي... وغادرنا قبل دخول وحدات الحماية الشعبية ثم عدنا في مارس/ آذار 2015 لنجد منازلنا قد هُدمت... ولا نعلم من الفاعل ولكن لم يكن أحد في المنطقة باستثناء وحدات الحماية الشعبية."¹²

وتحدث باحثو منظمة العفو الدولية مع امرأة أخرى كانت متواجدة لحظة استيلاء وحدات الحماية الشعبية على القرية. وشاهدت عناصر تلك الوحدات وهم يقومون بهدم منزلها ومنازل الآخرين كذلك. وقالت:

مكثنا داخل منازلنا... وقالوا لنا (أي وحدات الحماية الشعبية) الزموا بيوتكم ولن نزعجكم. فلقد جئنا كي نحرركم (من الدولة الإسلامية). وكل ما نريده هو الحصول على أسماء الأشخاص المطلوبين. ولكنهم لم يسمحوا لنا حتى بحمل ملابسنا إلى خارج المنازل... وقاموا بسحبنا من بيوتنا عنوةً وشرعوا بإضرار النيران فيها. ... ثم جاءوا بالجرافات وبدأوا عملية الهدم... وكلما كنت أحاول الاقتراب من المنزل كانوا يسارعون إلى دفعي بعيداً عنه."¹³

وأخبر شقيقها منظمة العفو الدولية أن وحدات الحماية الشعبية اتهمت القرويين بمساعدة تنظيم الدولة الإسلامية، وقال أنهم قد خسروا 90 مقاتلاً أثناء الصدامات المسلحة التي وقعت في القرية خلال فبراير/ شباط 2014، قبل أن يقوم عناصر الوحدات بحرق منازل القرية انتقاماً لمقتل زملائهم. وأوضح قائلته:

قالوا لنا: كنتم مع داعش في الاشتباكات التي دارت مع قواتنا (في عام 2014). ولكن لم يمكث أحد في القرية حينها... فلقد فررنا من منازلنا مع اندلاع الاشتباكات المسلحة... وعندما جاءت وحدات الحماية الشعبية (عقب استيلائها على القرية) كنا هنا وقاموا بإخراجنا عنوةً من البيوت قبل أن يضرمو النار فيها... وجلبوا جرافات وبدأ عناصر الوحدات بتنفيذ عملية الهدم. وهدموا المنازل واحداً تلو الآخر إلى أن دمروا القرية عن بكرة أبيها... ونريد الحصول على التعويضات وإعادة بناء منازلنا... فنحن نفتقر لوسائل إعادة البناء وما نحن الآن أصبحنا نازحين في القرى الأخرى حيث لا كهرباء ولا ماء... وقالوا لنا أنهم قد خسروا 90 شهيداً في هذه القرية ولكن لا علاقة لنا بالأمر من قريب أو بعيد. فلقد وقعت الصدامات بين داعش ووحدات الحماية الشعبية ولماذا يجب أن يكون لنا نحن علاقة بها؟ إذ لم تبق ولو عائلة واحدة في القرية (أثناء الصدامات)... ولم يُقتل ولو قروي واحد أثناء الصدامات لأن سكانها قد غادروها جميعاً."¹⁴

¹²مقابلة في سوريا بتاريخ 2 أغسطس / آب 2015.

¹³مقابلة في سوريا بتاريخ 2 أغسطس / آب 2015.

¹⁴مقابلة في سوريا بتاريخ 2 أغسطس / آب 2015.

وقال جميع السكان الذين تحدثت منظمة العفو الدولية معهم أنهم لم يحصلوا على تعويضات عن هدم منازلهم. كما قالوا أنهم لم يحصلوا على مساكن بديلة أو وسائل لإعادة بناء بيوتهم المهدمة.

القرى الواقعة إلى الجنوب من سلوك

في 14 يونيو/ حزيران 2015، استولت وحدات الحماية الشعبية على بلدة سلوك الواقعة على بعد 20 كم إلى الجنوب الشرقي من تل أبيب واستولت على عدد من القرى المحيطة بها أيضاً، بعد أن كانت المنطقة قبل ذلك تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي لقاءاتهم مع منظمة العفو الدولية، قال عدد من سكان القرى القريبة من سلوك وآخرين من القرى التي تبعد 35 كم إلى الجنوب منها أن وحدات الحماية الشعبية قد نفذت عمليات هدم مكثفة للمنازل أدت إلى تدمير جميع منازل تلك القرى أو معظمها.

وفي قرية أصيلم التي تقع على بعد 35 كم إلى الجنوب من سلوك، أخبر أحد سكانها، واسمه سلمان،¹⁵ منظمة العفو الدولية أن وحدات الحماية الشعبية عملت على هدم 100 منزل من منازل القرية البالغ عددها 103 منازل. ودخل مقاتلو وحدات الحماية الشعبية القرية بتاريخ 22 يونيو/ حزيران 2015 وأوعزوا إلى سكانها بضرورة المغادرة بداعي الخوف على أمنهم وسلامتهم.¹⁶ وقيل لسكان القرية أنه بوسعهم العودة إليها في غضون ثلاثة أيام ليجدوا منازلهم وقد هُدمت. ووصفاً التهجير والهدم، أوضح سلمان قائلاً:

"في رابع أيام شهر رمضان (21 يونيو/ حزيران) جاء ما بين 25 و30 مقاتلاً من وحدات الحماية الشعبية إلى القرية وطلبوا منا مغادرتها بداعي الخشية على أمننا وسلامتنا. ولقد تمكنا من حمل بعض متاعنا معنا. وكانت أقرب قواعد تنظيم الدولة الإسلامية تبعد حوالي 17 كم عن قريتنا. وكان عناصر وحدات الحماية الشعبية يرتدون الزي العسكري المموه فيما رفرر علمهم على مركباتهم. وأخبرونا أنه بوسعنا العودة في غضون ثلاثة أيام فقررنا الانتظار في حقول القرية التي تبعد 3 كم عنها. وكنت قادراً على مشاهدة القرية بوضوح من هناك. ومكثنا 12 يوماً في الحقول دون أن يسمحوا لنا بالعودة لنفس الأسباب المزعومة. ثم اندلعت الاشتباكات مع تنظيم داعش الذي دخلت قواته القرية ولكن القتال بين الطرفين استمر يوماً واحداً فقط. وكنا قادرين على سماع أصوات إطلاق النار من مكان تواجدنا في الحقول. ثم تراجع قوات تنظيم الدولة فتوجه أحدنا للاستفسار من وحدات الحماية عما إذا كان بإمكاننا العودة فكانت الإجابة بالنفي.... وبعد يوم من انتهاء الاشتباكات شاهدت إحدى الجرافات وعلم وحدات الحماية الأصفر يرفرف عليها وقد وصلت قرية أصيلم قبل أن تبدأ بهدم منازلها... وطال الهدم جميع منازل القرية خلا ثلاثة منها. ولا نعلم السبب. ولقد هُدم منزلي أيضاً... وأصر (أحد قادة وحدات الحماية الشعبية) على أن نغادر المكان... فتوجهنا إلى تركيا لأنه لم يكن لدينا مكان آخر نتوجه إليه... ولم نطلب من حزب الاتحاد الديمقراطي أن يوفر مساكن بديلة لنا ولم يبادر الحزب إلى عرض شيئاً من هذا القبيل."¹⁷

¹⁵ تم تغيير اسمه الحقيقي.

¹⁶ مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 19 أغسطس/ آب 2015.

¹⁷ مقابلة عبر الهاتف بتاريخ 19 أغسطس/ آب 2015.

وأخبر سلمان منظمة العفو الدولية أنه في الصباح الباكر من يوم هدم منازل القرية سمع صوت انفجار لربما يكون ناجماً عن انفجار سيارة ملغومة وأنه من غير الواضح له إذا ما تسبب الانفجار بمقتل عناصر من وحدات الحماية الشعبية، ولكنه أضاف أنه يعتقد أن عمليات هدم المنازل لربما تكون تمت انتقاماً لمقتل عناصر الوحدات.

تهجير سكان قرى بكاملها

جمعت منظمة العفو الدولية معلومات تتعلق بتهجير سكان ثمانٍ من القرى الأخرى في المنطقة الواقعة تحت سيطرة سلطات الإدارة الذاتية. وقام باحثو المنظمة بزيارة أربع بلدات وقرى جرى تهجير أهلها وتحديثها مع عدد من السكان المحليين فيها.

القرى الواقعة إلى الجنوب من سلوك

زار باحثو منظمة العفو الدولية بلدة سلوك وثلاث من القرى المجاورة بتاريخ 30 و31 يوليو/ تموز واجروا مقابلات مع عدد من سكانها. كما أجرى الباحثون مقابلة مع أحد سكان الذين جرى تهجيرهم من قرية تقع إلى الجنوب من سلوك. وكانت المنطقة وقت إجراء المقابلة تخضع لسيطرة الإدارة الذاتية وتولى عناصر وحدات الحماية الشعبية مهام حفظ الأمن فيها، بعد أن كانت تقع تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية خلال الفترة ما بين يونيو/ حزيران 2013 والشهر نفسه من عام 2014. ووفق ما أفاد به مدير وحدات الأسايش، جيوان إبراهيم، كان أقرب الخطوط الفاصلة بين جبهات القتال إلى سلوك يقع على بعد 7 كم في التروازية بمحافظة الرقة، وذلك اعتباراً من الأول من أغسطس/ آب الماضي.¹⁸

وملأت الحواجز الطرق التي تمر بقريتي رنين وحمام التركمان إلى الجنوب من سلوك وقام باحثو منظمة العفو الدولية بزيارتها. ووصف سكانها وآخرون من سكان قرية المغات المجاورة طريقة تهجيرهم من منازلهم قسراً على أيدي مقاتلين يعتقدون أنهم من عناصر وحدات الحماية الشعبية. وزعم السكان أنهم قد أُجبروا على المغادرة على الرغم من كونهم مدنيين وأن قراهم لم تكن مسرحاً للقتال كونها تبعد عن جبهات القتال ولم تشهد تفخيخ مبانيتها بعبوات ناسفة محلية الصنع. وأخبر سكان تلك القرى منظمة العفو الدولية أنهم يعتقدون أنه تتم معاقبتهم نظراً لانضمام بعض سكانها إلى تنظيم الدولة أو تأييدهم له.

وتمكن باحثو منظمة العفو الدولية من زيارة قرية الغبين حيث أخبرهم سكانها أن مقاتلي وحدات الحماية الشعبية دأبوا على زيارة القرية بانتظام وإخبارهم بضرورة مغادرتها، ولكنهم لم يفعلوا نظراً لعدم وجود مكان آخر يتوجهون إليه. وكغيرهم من سكان القرى الأخرى، قالوا أنه لم توجد تهديدات أمنية بادية للعيان في المنطقة بما يحملهم على المغادرة حفاظاً على أمنهم وسلامتهم منكرين أي علاقة لهم بتنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المسلحة.

والتقى باحثو المنظمة مع مروان¹⁹ الذي يعمل بالمياومة ولديه ستة أطفال. وأخبر مروان المنظمة أنه اضطر لمغادرة منزله في قرية رنين أواخر يوليو/ تموز 2015،²⁰ وهي قرية صغيرة تقع ضمن منطقة زراعية ويعمل غالبية سكانها في رعي الماشية والزراعة والعمل بالمياومة وفق ما قاله السكان. وقال مروان أنه يقيم منذ أربعة

¹⁸ مقابلة في سوريا بتاريخ 1 أغسطس/ آب 2015.

¹⁹ تم تغيير اسمه الحقيقي.

²⁰ مقابلة في سوريا بتاريخ 30 يوليو/ تموز 2015.

أيام في منزل أحد اقاربه المهجور في إحدى القرى القريبة، موضحاً أن مقاتلي وحدات الحماية الشعبية قد أجبروه أواخر يوليو/ تموز الماضي على مغادرة رنين رفقة باقي سكانها الذين يشكلون حوالي 50 أسرة تقريباً. وقال أن مقاتلي وحدات الحماية الذين كانوا أكراداً يرتدون زياً عسكرياً مموهاً ويتحدثون الكردية والعربية قد وجهوا لهم ولباقي سكان القرية تهمة مساندة تنظيم الدولة الإسلامية، وأضاف أنهم قد هددوا بإطلاق النار على سكان القرية إذا ظلوا فيها. وقال مروان أنه يعتقد أن عناصر وحدات الحماية الشعبية كانوا على معرفة بسكان القرية الذين ينتمون لتنظيم الدولة ولكنهم قرروا مع ذلك أخذ باقي سكان القرية بجريرة البعض منهم. وأوضح قائلاً:

" جاء أربعة أو خمسة من رجال وحدات الحماية الشعبية إلى القرية... وكانت المرة الأولى التي جاءوا فيها إلى المنزل قبل خمسة أيام (من تاريخ إجراء المقابلة، أي في 15 يوليو/ تموز تقريباً)، وقالوا: عليكم المغادرة، واتهمونا بأننا مع داعش. وجميعنا مدنيون ولا نود مغادرة منزلنا، ولكنهم اتهمونا بمساندة داعش وطلبوا منا المغادرة. وقالوا لنا: أمامكم ساعتان كي تغادروا وإلا سوف يحصل ما لا نحمد عقباه... ثم جاءوا بعد يومين أو ثلاثة، وقالوا لنا: يجب عليكم أن تغادروا، ولكننا لم نغادر، وقلنا لهم: أين عسنانا نذهب؟ فداعش موجودين إلى الجنوب من هنا، ولا يمكننا التوجه إلى تركيا، ومعنا أطفال، وليس عندنا ماء، ولكنهم عادوا وقالوا أنه يتوجب علينا ان نغادر. وقالوا: إذا عدنا ووجدنا أنكم لا زلتنا هنا فسوف نطلق النار عليكم. ولديكم 24 ساعة لمغادرة القرية وإلا سوف نطلق النار عليكم. فلم يبق أحد حينها وغادر الجميع. وعندما جاءوا (أي وحدات الحماية الشعبية) إلى منزلي سلمتهم بطاقة الهوية. إذ توجد بحوزتهم قائمة بأسماء الأشخاص الذين عملوا مع الدولة الإسلامية، حيث كان هناك أناس من القرية مع التنظيم ولكن لسنا نحن منهم. ولماذا يتعين علينا المغادرة بسبب أولئك الأشخاص؟ ثمة أكثر من 50 بيتاً في القرية، وثلاثة منها فقط كان أفرادها مع داعش." ²¹

صباح ²² وهي امرأة متزوجة تقيم لدى عائلتها رفقة أطفالها الستة في قرية رنين بينما يعمل زوجها في الزراعة. وقالت أنه في يوم 4 يوليو/ تموز 2015 تقريباً، جاء أربعة أو خمسة مسلحين يرتدون زياً مموهاً أخضر اللون إلى المنزل وقالوا أن القرية قد أصبحت منطقة عسكرية وأنه لم يعد بإمكاننا المكوث فيها. ²³ وأوضحت صباح قائلة:

" قالوا أنها أصبحت موقعاً عسكرياً على الرغم من أنها لم تشهد اشتباكات أو زرع طرقاتها بعبوات ناسفة محلية الصنع. ودخلوا منزلي وقاموا بتفتيشه (دون أن يعثروا على شيء). وأوعزوا إلينا بمغادرة المنزل وأنه لم يعد بمقدورنا الإقامة فيه بعد اليوم فقلنا لهم أنه لا مكان آخر لنا نقصده. فقالوا: هذه مشكلتكم.. (وبعد ذلك) أصبحوا يأتون بشكل يومي تقريباً في الأسبوع الذي غادرنا المنزل فيه. وفي آخر زيارتهم، قالوا أنه لدينا ساعتين للمغادرة. وأعتقد أن الجميع قد غادر بعد ذلك." ²⁴

وأخبرت صباح منظمة العفو الدولية أنها قد غادرت وأسررتها القرية في أواخر شهر يوليو/ تموز. وقال أحد سكان

²¹ مقابلة في سوريا بتاريخ 30 يوليو/ تموز 2015.

²² تم تغيير اسمها الحقيقي.

²³ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2015.

²⁴ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2015.

17 "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"
النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

القرية واسمه صفوان²⁵ ويقوم بشكل مؤقت في قرية مجاورة أنه قد أُجبر هو الآخر على مغادرة منزله. وقال صفوان لمنظمة العفو الدولية: "أخبرونا بأنه يتعين علينا أن نغادر أو سوف يقومون بإخبار قوات التحالف الأمريكية بأننا إرهابيون وأن طائراتهم سوف تقصفنا مع عائلاتنا حينها". وأضاف قائلاً: "غادرنا كي نكون في مأمن من نيران القنناسة وقنابل الطائرات... وكان بعض سكان رنين مع تنظيم الدولة وكانت تعاني من الكثير من المشاكل ولكن لم يكن لنا أي شأن بها".²⁶

وأما في قرية حمام التركمان القريبة، فلقد قام عناصر وحدات الحماية الشعبية بجمع سكانها داخل المدرسة وأخبروهم بضرورة مغادرة القرية.



مدخل قرية حمام التركمان وقد وضعت وحدات الحماية الشعبية حاجز ترابي أمامه، 30 يوليو / تموز 2015. © Amnesty International

والتقت منظمة العفو الدولية بفريد²⁷ الذي يعمل بالمياومة وكان حاضراً لحظة تهجير سكان القرية. وقال للمنظمة أن نحو 1400 عائلة تركمانية تقيم في القرية رفقة 10 عائلات كردية.²⁸ وقال وائل²⁹ من سكان القرية

²⁵ تم تغيير اسمه الحقيقي.

²⁶ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو / تموز 2015.

²⁷ تم تغيير اسمه الحقيقي.

²⁸ مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

ويعمل بالمياومة هو الآخر أن هناك حوالي 1000 عائلة في القرية التي وقعت تحت سيطرة الجيش السوري الحر في عام 2012 وفق ما افاد به فريد قبل أن تنضم جبهة النصرة إليه في 2013 ثم تستولي الدولة الإسلامية عليها في عام 2014. وقال إن بعض أطفال القرية قد انضموا لتنظيم الدولة الإسلامية عقب استيلائه على القرية ولكنهم غادروها رفقة عناصر التنظيم عقب وقوعها في أيدي وحدات الحماية الشعبية.³⁰ وبعد ذلك، أي في 15 يونيو / حزيران 2015، أدى انفجار سيارة ملغومة إلى مقتل ثلاثة من عناصر وحدات الحماية الشعبية عند إحدى نقاط التفيتش في دامشلي على بعد 4 كم من قرية حمام التركمان. وأعقب ذلك وقوع مناوشات في اليوم التالي في حمام التركمان بين وحدات الحماية الشعبية ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قبل أن يتم دحر التنظيم. وفي 18 يونيو / حزيران، أدى انفجار سيارة أخرى أمام العيادة الصحية في القرية إلى مقتل أحد عناصر وحدات الحماية وجرح مدني قبل أن يقوم التنظيم بقتل عنصر آخر قنصاً أمام مبنى العيادة أيضاً.³¹ وجاء مقتل هذا العنصر إيداناً بقيام وحدات الحماية الشعبية بالطلب من سكان القرية بضرورة مغادرتها. وأوضح فريد قائلاً:

"عقب مقتل الجندي، قام عناصر وحدات الحماية الشعبية بجميع سكان السكان القرية واقتيادهم إلى المدرسة بينما انهمكوا في الأثناء بتفتيش المنازل قبل أن يخبرونا أنه يتعين علينا مغادرة القرية فوراً. ولم يُتَح لنا الكثير من الوقت لحزم أمتعتنا. وسألناهم عن الوقت الممنوح لنا قبل المغادرة بيد إنهم لم يعطونا إجابة. فغادرنا باتجاه الحقول ومكثنا فيها شهراً ونصف الشهر قبل أن نغادرها حيث توجه البعض منا إلى تركيا فيما قصد الآخرون أنحاء أخرى داخل سوريا."³²

وقال حسن المزارع وأحد سكان قرية حمام التركمان الذي يبلغ من العمر 35 عاماً أن المهلة التي أعطاها عناصر وحدات الحماية الشعبية لسكان القرية كانت 24 ساعة. وأضاف قائلاً: "لقد هددونا بتوجيه ضربات التحالف الأمريكي لقريتنا وقالوا أنهم سوف يخبرون الولايات المتحدة أننا مع داعش ما لم نغادر القرية ... ولكن عناصر داعش من سكان القرية كانوا قد غادروها فعلاً رفقة قوات التنظيم".

وقال وائل أنه لم يفهم وغيره من سكان القرية سبب إجبارهم على مغادرتها، موضحاً: "لم يغادر السكان إبان تواجد الدولة الإسلامية.. ولا توجد عبوات ناسفة محلية الصنع مزروعة في حمام التركمان.. ولا يعلم سكانها السبب وراء طلب المغادرة. فلم يكن هناك قتال دائر حينها".

وعلى إثر مفاوضات مطولة، أوضح فريد أن نصف السكان قد تمكنوا من العودة إلى القرية بتاريخ 17 أغسطس /

²⁹ تم تغيير اسمه الحقيقي.

³⁰ مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

³¹ مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

³² مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

³³ تم تغيير اسمه الحقيقي.

³⁴ مقابلة في تركيا بتاريخ 19 أغسطس / آب 2015.

³⁵ مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

19 "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه" النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

آب 2015. وقال فريد: "قالوا لنا أنه بإمكاننا العودة إذا أخبرناهم عن هوية الأشخاص الذين يناصرون داعش".³⁶

وفي قرية المغات التي تبعد كيلومتر ونصف عن حمام التركمان، غادر سكانها عقب مقدم مقاتلين أكراد بزيهم الأخضر المموه وإخبار السكان بضرورة المغادرة نظراً لوجود عبوات ناسفة في المنطقة وأنها قد أصبحت منطقة عسكرية. بهذا أفادت امرأة من سكان القرية تُدعى مها³⁷ تبلغ من العمر 44 عاماً تحدثت مع منظمة العفو الدولية في إحدى القرى القريبة عقب مغادرتها المغات رفقة أطفالها الأربعة. وقالت أن الجنود الذين كانوا يتحدثون بالعربية والكردية جاءوا إلى القرية ثلاثة مرات لتحذير سكانها بضرورة مغادرتها قبل أن يجبروهم على النزوح عنها بعد أن أعطوهم مهلة ساعة واحدة لحزم أمتعتهم. وأخبرت مها منظمة العفو الدولية بما يلي: "لقد أخبرتهم أنه لا مكان لنا نتوجه إليه فقالوا أن الأمر لا يعنيهم وأن نذهب إلى الجحيم. ولم تكن لديهم اتهامات بحقنا، بل مجرد ظلم بحت".³⁸

وعندما زار باحثو منظمة العفو الدولية قرية الغبين الواقعة إلى الجنوب من سلوك و يبلغ تعداد العائلات القاطنة فيها حوالي 100 أو 120 عائلة، حرصوا على الحديث مع عدد من سكانها³⁹ الذين أفادوا أن ما يقرب من 30 أو 40 عائلة كانت تقيم في القرية وقت زيارة الباحثين لها.⁴⁰ وأخبروا منظمة العفو الدولية أن القرية ظلت ترزح تحت سيطرة الدولة الإسلامية طوال ما يقرب من عامين قبل أن تستولي وحدات الحماية الشعبية عليها عشية دخول شهر رمضان من عام 2015، والذي تصادف بدئه بتاريخ 18 يونيو/ حزيران هذا العام.⁴¹ وقال سالم،⁴² وهو من سكان القرية، أن تنظيم الدولة لم ينشئ قاعدة له في القرية طوال فترة سيطرته عليها. وأضاف أن أربعة من اهالي القرية كانوا على علاقة بالتنظيم ولكنهم انسحبوا مع مقاتليه عقب فرارهم من المنطقة.⁴³

وعبر سكان القرية لمنظمة العفو الدولية عن تدمرهم من تعطيل المخابز وقيام عناصر وحدات الحماية الشعبية بإطلاق النار باتجاه السكان وماشيتهم عقب استيلائهم على المنطقة ناهيك عن انقطاع الكهرباء والمياه. كما قالوا أن وحدات الحماية الشعبية ما انفكت تلح عليهم بمغادرة القرية بداعي إعلانها منطقة عسكرية. وقالوا أنه في إحدى المناسبات في يونيو/ حزيران 2015، جاء مقاتلون عرب يعملون لصالح وحدات الحماية الشعبية ويرتدون الزي المموه ولا يتحدثون غير العربية إلى القرية وأخبروا السكان بضرورة مغادرتها.

³⁶ مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

³⁷ تم تغيير اسمها الحقيقي.

³⁸ مقابلة في تركيا بتاريخ 30 يوليو / تموز 2015.

³⁹ مقابلات في سوريا بتاريخ 31 يوليو / تموز 2015.

⁴⁰ مقابلات في سوريا بتاريخ 30 يوليو / تموز 2015.

⁴¹ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو / تموز 2015.

⁴² تم تغيير اسمه الحقيقي.

⁴³ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو / تموز 2015.

وأخبر ياسر⁴⁴ منظمة العفو الدولية بصفته أحد سكان المنطقة أنه بعد 10 أيام على بداية شهر رمضان أواخر يونيو/ حزيران، جاء مقاتلو وحدات الحماية الشعبية إلى القرية وأخبروا سكانها بضرورة مغادرتها خشية على سلامتهم. وقال أن المقاتلين دأبوا على القدوم القرية بعد ذلك بشكل أسبوعي أو كل عشرة أيام لحض سكانها على المغادرة، وأنه لاحظ زيادة في حدة نبرتهم وإلحاحهم وعدوانيتهم مع مضي الوقت. وقال ياسر:

" جاء 10 من مقاتلي وحدات الحماية الشعبية بزيهم الأخضر المموه إلى القرية في مركبة رباعية الدفع. وكان هناك بعض النساء برفقتهم ووضعوا علم (الوحدات) الأصفر. وبما أنهم كانوا مسلحين بدأوا يطلقون النار في الهواء وبدأ الأطفال بالبكاء. ثم جاءوا إلى منزلي وأخبروني أنه يتعين علينا المغادرة في اليوم التالي نظراً لانعدام الأمن في المنطقة. فأخبرتهم أنني على استعداد للمخاطرة بحياتي ولا أترك قريتي. فقالوا: إذا لم تغادر سوف نخبر الطائرات الحربية (التابعة للتحالف بقيادة الولايات المتحدة) بأن تستهدفكم بضرباتها... وبعد أسبوع جاء ثلاثة رجال في حوالي الساعة 12 ظهراً. كانوا حليقي الذقون ويتحدثون باللغة العربية ولم يظهر عليهم أنهم من عناصر قوات وحدات الحماية الشعبية ولكنهم كانوا يرتدون الزي الأخضر (الحاكي)، وأخبرونا بأن أمامنا مهلة حتى الساعة 3 عصراً من نفس اليوم كي نغادر، ولكننا كررنا على مسامعهم ما قلناه لمن جاءوا قبلهم. فهددوا بأن يطلقوا النار علينا إذ لم نغادر القرية... وكانت آخر زيارتهم لنا قبل 10 أيام... ثم جاء ثلاثة جنود من وحدات الحماية الشعبية بزيهم العسكري المموه وكرروا نفس الأوامر مرارا وتكرارا دون أن يلجأوا إلى استخدام العنف. فأقرب خط من الخطوط الفاصلة بين جبهات القتال يقع على بعد أكثر من 25 كم من هنا.⁴⁵

والتقى باحثو منظمة العفو الدولية مع شخص آخر من سكان القرية واسمه سالم⁴⁶ الذي تحدث عن قدوم مقاتلي وحدات الحماية الشعبية إلى القرية لإخبار سكانها بضرورة الفرار منها قبل أن يفتحو النار باتجاه مواشي رعاة القرية. ويستذكر سالم التفاصيل قائلاً:

" في أول أيام شهر رمضان (18 يونيو/ حزيران) ... جاءت مجموعة من مقاتلي وحدات الحماية الشعبية بزيهم العسكري المموه وأبدوا عدوانية واضحة. ودخلوا منزلي وقاموا بتفتيشه وقالوا أنهم يبحثون عن أسلحة. ثم خرجوا منه وأطلقوا النار على خراف جاري. فتجمهر الناس وخاطبنا أحد العناصر باللغة العربية طالباً منا مغادرة القرية... (ولكن) عبرنا عن إصرارنا على المكوث فيها ... فأخبرونا أنه يتعين علينا مغادرتها لأنها قد أصبحت منطقة عسكرية.⁴⁷

وتقيم وفاء⁴⁸ مع أطفالها الخمسة في قرية الغيبين. وأخبرت منظمة العفو الدولية عن قدوم مقاتلي وحدات الحماية الشعبية إلى القرية أكثر من أربع مرات لإخبار سكانها بضرورة مغادرتها أو سوف يتم تهجيرهم منها عنوة. كما

⁴⁴ تم تغيير اسمه الحقيقي.

⁴⁵ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو / تموز 2015.

⁴⁶ تم تغيير اسمه الحقيقي.

⁴⁷ مقابلة في سوريا بتاريخ 30 يوليو / تموز 2015.

⁴⁸ تم تغيير اسمها الحقيقي.

21 "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"
النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

قالت أن مقاتلي وحدات الحماية الشعبية أخبروا سكان القرية أنه يُحظر عليهم اجتياز أطراف القرية باتجاه سلوك ، وأضافت أن مقاتلي وحدات الحماية المتمركزين في المدرسة قد قاموا بإطلاق النار على السكان الذين اقتربوا من تلك المنطقة.⁴⁹

وأخبر رجل نازح من القرية منظمة العفو الدولية أن عناصر وحدات الحماية الشعبية قد أطلقوا النار على طفلين أثناء اقترابهما من المنطقة المحاذية للقرية باتجاه سلوك . وتحدث مندوبو المنظمة مع الطفلين اللذان أكدا الرواية. وأضاف الرجل أن عناصر الوحدات زاروا القرية في أربع مناسبات مع نهاية يوليو/ تموز على حد علمه كي يخبروا سكانها بضرورة المغادرة.⁵⁰

وثمة مسن يبلغ من العمر 91 عاماً ويعاني من أمراض القلب تدمر لباحثي منظمة العفو الدولية من قيام عناصر وحدات الحماية الشعبية بإخباره بضرورة مغادرته للقرية التي تفتقر لخدمات الماء والكهرباء. وذكر أنه كان يود التوجه إلى تركيا التي تقيم فيها زوجته وأولاده ولكن السلطات التركية لم تسمح له بدخول أراضيها في ثلاث مناسبات مختلفة. وأضاف الشيخ المسن قائلاً: "أنا جائع وعطشان". وأوضح أنه لا مكان آخر له يقصده.⁵¹

⁴⁹ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2015.

⁵⁰ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2015.

⁵¹ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2015.



بلدة

سلوك التي لم يُسمح لسكانها بالعودة إليها، 30 يوليو/ تموز 2015. © Amnesty International

والتقت المنظمة بإحدى النازحات من بلدة سلوك التي يقطنها خليط من السكان العرب والأكراد. وقالت إينيز⁵² أن جنوداً تعتقد أنهم من الأسايش قد أجبروها رفقة سكان آخرين على النزوح عن البلدة. وتزعم إينيز أنهم قد أخبروها بأن المنطقة غير آمنة وأنه لا يمكن لأحد البقاء فيها. وأوضحت قائلة:

"قبل عشرة أيام من دخول شهر رمضان (أي في 8 يونيو/ حزيران) غادرنا القرية بسبب ضربات قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قبل أن نعود إليها مع أول أيام الشهر الفضيل (18 يونيو/ حزيران) عقب فرار قوات الدولة الإسلامية منها. وكنا عند جيراننا نتأهب للإفطار ساعة الغروب عندما جاءت مجموعة من الرجال والنساء يرتدي أفرادها زياً عسكرياً مموهاً أخضر اللون وقرعوا الباب. ولم يكن بعض أفراد المجموعة يتحدث غير اللغة الكردية وأخبروني أنه يتعين علي المغادرة فوراً لأن البلدة قد أصبحت منطقة عسكرية مصوبين بنادقهم نحو صدورنا. فقلت لهم أنه لا مكان آخر لنا نتوجه إليه ولكنهم لم يكتروا لذلك، ما اضطرنا لحمل ما يمكن حمله خلال 15 دقيقة ولكن لا زالت معظم ملابسنا وأمتعتنا في البيت إلى الآن حيث لم يتيحوا لي الوقت الكافي لحزم كل شيء. وبعد 10 أيام عدت إلى المنزل كي أتفقدته فعثرت على ملابسني وقطع الأثاث وقد أضرمت النيران فيهما أمام المنزل دون أن تلحق به أية أضرار. وعندما شاهدني أحد عناصر الأسايش بدأ بالصراخ طالباً منا المغادرة على الفور، وهذا ما فعلناه."⁵³

⁵² تم تغيير اسمها الحقيقي.

⁵³ مقابلة في سوريا بتاريخ 31 يوليو/ تموز 2015.

وفي الوقت الذي ذكر فيه سكانٌ من سلوك أن قاطنيتها من الأكراد قد عمدوا إلى مغادرتها لحظة استيلاء قوات الدولة الإسلامية عليها وليس جراء تهجيرهم على أيدي وحدات الحماية الشعبية، فلم تسمح قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية لسكان البلدة من العرب أو الأكراد بالعودة إليها. ووفق أحد المراسلين الصحفيين الأجانب الذين زاروا البلدة، قامت خمس نساء عربيات نازحات يرافقه 20 طفلاً بتنظيم احتجاج فيها بتاريخ 20 أغسطس / آب ضد وحدات الحماية الشعبية التي لم تسمح لهن بالعودة إلى منازلهن.⁵⁴

والتقت منظمة العفو الدولية بأكرم دادا الذي يشغل منصب رئيس المجلس المحلي المدني في تل أبيض، وأخبر المنظمة أن وحدات الحماية الشعبية قد قامت بإجبار 800 مواطن تركماني على مغادرة البلدة إلى ميلا برحو.⁵⁵ وأورد صحفيون أن وحدات الحماية الشعبية قامت بتهجير السكان التركمان بتاريخ 6 يوليو / تموز، وأوردوا قوائم بأسماء بعض هؤلاء النازحين.⁵⁶ وقال أكرم برحو لمنظمة العفو الدولية أن ملا برهو تقع على بعد 15 كم من أقرب خطوط جبهات القتال وقت حدوث عملية التهجير.⁵⁷

القرى الواقعة في مناطق ريف تل أبيض و تل تمر

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع سكانٍ من اثنتين من قرى ريف تل أبيض و تل تمر ، وقالوا أنه قد جرى تهجيرهم وتهجير جيرانهم على أيدي وحدات الحماية الشعبية على الرغم من أنهم مدنيون وفي ظل عدم وجود تهديدات أمنية بادية للعيان.

وتحدث باحثو منظمة العفو الدولية مع ثلاثة من سكان قرية عبيدي كوي بريف تل أبيض ، قال أحدهم واسمه طلال⁵⁸ ويعمل حرفياً أن عدد سكان القرية قد بلغ 500 شخص، غالبيتهم من العرب قبل أن يُجبروا على النزوح منها.⁵⁹ وأوضح أن القرية قد وقعت تحت سيطرة الجيش السوري الحر عام 2012 قبل أن تندلع الاشتباكات بينه وبين وحدات الحماية الشعبية في 2013 ثم يأتي تنظيم الدولة الإسلامية للاستيلاء عليها في أغسطس / آب 2013، والذي ظل يحتفظ بالسيطرة على القرية وفق ما افاد به طلال حتى أواسط يونيو / حزيران 2015 عندما عاودت وحدات الحماية الشعبية بسط سيطرتها عليها. وقال طلال أن وحدات الحماية قد دخلت القرية وجمعت سكانها في المدرسة لتخبرهم بضرورة مغادرة القرية حفاظاً على سلامتهم. واتهم بعض عناصر وحدات الحماية الشعبية السكان بالانتماء لتنظيم الدولة. وأخبر طلال منظمة العفو الدولية بما يلي:

⁵⁴ تشارلز مارلوت "سوريا: التعايش الصعب بين العرب والأكراد" صحيفة لوفينغارو، 27 أغسطس / آب 2014 <http://www.lefigaro.fr/international/2015/08/27/01003-20150827ARTFIG00302-syrie-> [la-difficile-cohabitation-entre-kurdes-et-arabes.php](http://www.lefigaro.fr/international/2015/08/27/01003-20150827ARTFIG00302-syrie-la-difficile-cohabitation-entre-kurdes-et-arabes.php) (تمت زيارة الرابط بتاريخ 1 سبتمبر / أيلول 2015).

⁵⁵ مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

⁵⁶ قذاف راجح "صور: الميليشيات الكردية مستمرة في تهجير العرب من مناطق ريف تل أبيض" ساراج، 14 يوليو تموز 2015 <http://goo.gl/htfzSP> (تمت زيارة الرابط بتاريخ 9 سبتمبر / أيلول 2015).

⁵⁷ مقابلة في تركيا بتاريخ 20 أغسطس / آب 2015.

⁵⁸ تم تغيير اسمه الحقيقي.

⁵⁹ مقابلة في تركيا بتاريخ 19 أغسطس / آب 2015.

" دخلت وحدات الحماية الشعبية قبل ثلاثة أيام من بداية رمضان هذا العام (في 15 يونيو/ منه) ... حيث دخل عناصرها القرية صباحاً وأمرونا أن نتجمع في المدرسة. وطلبوا من رجال القرية الوقوف صفاً عند الجدار... وقاموا بتفتيشنا فرداً فرداً وفتشوا منازلنا كذلك. وأمضينا ساعتين في المدرسة قبل أن يخبرونا بأنه أمامنا ساعتين فقط كي نغادر القرية نظراً لكونها غير آمنة. وما انفكوا يصرخون علينا في الأثناء وينعتوننا بأننا دواعش ولكن العنصر الوحيد الذي انضم لداعش من قريتنا كان فتى في السادسة عشرة من عمره وقد غادرها، وقالوا لنا أنه بوسعنا العودة عندما تصبح المنطقة أكثر أماناً على الرغم من أنها تبعد 4 كم عن أقرب جبهات القتال. وسمعت أنهم قد سمحوا للناس بالعودة إلى عيبي كوي الآن".⁶⁰

وأما وسام⁶¹ التاجر الذي غادر عبي كوي عقب استيلاء الدولة الإسلامية عليها في عام 2013، فلقد قال إن التنظيم قد صادر بضاعته وصكوك الملكية الخاصة به وجواز السفر الذي يحمله وأنه استفسر من أحد قادة وحدات الحماية الشعبية عقب بسط سيطرتها على القرية بشأ، إمكانية استرداد وثائقه المصادرة. وقال وسام: "أخبرني أن وحدات الحماية الشعبية قد عثرت على أسلحة في منازلنا وأن دكاكينا وممتلكاتي قد تمت مصادرتها... كما سألته عن إمكانية العودة إلى قريتنا ولكنه رد قائلاً: ليس الآن لأنها لا زالت منطقة عسكرية".⁶²

كما تحدثت منظمة العفو الدولية مع اثنين من سكان قرية الفويذة بريف تل تمر. وتتكون هذه القرية من حوالي 100 بيت ووقعت في أيدي الجيش السوري الحر عام 2012 قبل أن تنضم جبهة النصرة إليه ويشتبك مع وحدات الحماية الشعبية في عام 2013 التي بسطت سيطرتها على القرية في يناير/ كانون الثاني 2015.

وأخبر سلطان⁶³ منظمة العفو الدولية أنه عندما دخلت وحدات الحماية الشعبية القرية قام عناصرها بأمر العشرات من سكانها بالوقوف في طابور وأخبرهم أنه يتعين عليهم الاختيار ما بين الانضمام لصفوف الوحدات أو مغادرة المنطقة الواقعة تحت سيطرتها. واستذكر سلطان ما حصل قائلاً:

" عندما دخلت وحدات الحماية الشعبية القرية ليلاً، قام عناصرها بأمر 63 شخصاً بالوقوف صفاً لاستعراضهم أمام الجدار وكنت بينهم رفقة شقيقي. وقالوا لنا: إما أن تنضموا إلينا أو تغادروا أراضي كردستان. ثم غادروا وقالوا إنهم سوف يعودون في اليوم التالي. ثم قررنا المغادرة في وقت مبكر صبيحة اليوم التالي (13 يناير/ كانون الثاني 2015). ولم تتمكن من حمل جميع مقتنياتنا وأخبرنا أشخاص قبل 15 يوماً أنهم مروا بقريتنا في طريقهم إلى الحسكة وأنهم وجدوها خاوية على عروشها".⁶⁴

⁶⁰ مقابلة في تركيا بتاريخ 19 أغسطس / آب 2015.

⁶¹ تم تغيير اسمه الحقيقي.

⁶² مقابلة في تركيا بتاريخ 19 أغسطس / آب 2015.

⁶³ تم تغيير اسمه الحقيقي.

⁶⁴ مقابلة في تركيا بتاريخ 19 أغسطس / آب 2015.

استهداف مناطق دون غيرها بعمليات التهجير وتدمير المنازل

الاشتباه بالانتماء الفعلي أو المفترض السكان إلى الجماعات المسلحة الغير تابعة لدولة أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة أفراد قالوا أن وحدات الحماية الشعبية قد دمرت منازلهم أو صادرت ممتلكاتهم وقامت بتهجيرهم جراء الاشتباه بانتمائهم للجماعات المسلحة غير المنضوية تحت لواء الدولة أو لوجود علاقات قرابة تجمعهم بأعضائها. كما جمعت منظمة العفو الدولية معلومات تتعلق بستة أشخاص يزعم السكان أن وحدات الحماية الشعبية قد استهدفتهم على نحو مشابه.

تل دياب، ريف رأس العين
تقيم المعلمة بسمة محمد البلال وأطفالها الثلاثة الصغار رفقة عائلتها في تل دياب على بعد 15 كم من رأس العين. وأخبرت بسمة منظمة العفو الدولية أنه قد جرى في أغسطس / آب 2015 إضرام النيران عمداً في منزلها ومنزل أهل زوجها من قبل جنود وحدات الحماية الشعبية وأنه قد تم تهجيرهم في فبراير / شباط 2014. وقالت أن الأمر حدث على الرغم من أنهم مدنيون ولم يشكلوا تهديداً عسكرياً لوحدات الحاية الشعبية ولا تجمعهم صلات أو علاقات بالجماعات المسلحة. وتعتقد أن الهجوم على منزلها ومنزل أهل زوجها قد حصل نظراً لعلاقة شقيق زوجها بالجيش السوري الحر ولرفضه هو وشقيقه الانضمام إلى وحدات الحماية الشعبية. وفي يوليو / تموز 2015، زارت منظمة العفو الدولية منزلي بسمة وأهل زوجها في تل دياب التي تقيم فيها 200 أسرة عربية، وشاهد باحثوها المنزلين وقد أتت عليهما النيران بالفعل.



إحدى الغرف التي أتت النيران عليها في منزل بسممة محمد البلال بتل دياب. © Amnesty International

ووفق ما أفادت به بسممة، ظلت تل دياب تحت سيطرة النظام السوري حتى عام 2012، أي عندما تمكن مقاتلو الجيش السوري الحر من الاستيلاء على المنطقة قبل أن تؤول إلى سيطرة وحدات الحماية الشعبية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013. ويقع أقرب الخطوط الفاصلة بين الجبهات على بعد كيلومتر أو اثنين في السعدية التي تسيطر جبهة النصرة عليها.

وأخبرت بسممة منظمة العفو الدولية أن زوجها الذي يعمل معلماً قد احتُجز لدى النظام السوري لصلووعه في الاحتجاجات السلمية عام 2011، وأنه قد غادر البلاد عقب الإفراج عنه في أواخر 2011.⁶⁵ وقالت بسممة أن زوجها لم يسبق له الانضمام إلى الجيش السوري الحر أو حمل السلاح أيضاً. وعندما أُجريت المواجهة معها في أغسطس/ آب 2015، كان زوجها قد تقدم بطلب لجوء في أوروبا وكانت بانتظار البت في الطلب الذي تقدمت به للانضمام إليه وإعادة توطينهما.

وعقب أن غادر زوجها الأراضي السورية، مكثت بسممة وأطفالهما وأهل زوجها في تل دياب حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، حيث غادروا القرية مدة أسبوع عقب وقوع اشتباكات بين وحدات الحماية الشعبية والجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة. ثم عادت رفقة أطفالهما والدي زوجها وشقيقته إلى القرية عقب تراجع حدة القتال في نوفمبر/ تشرين الثاني، وتمكنوا من العودة حينها من خلال المرور بنقاط التفتيش التابعة للأسايش وبمساعدة

⁶⁵مقابلة في سوريا بتاريخ 1 أغسطس/ آب 2015.

من جارهم الكردي الذي قاد السيارة التي أقلتهم. وأخبرت بسمة منظمة العفو الدولية أنه ليلة عودتهم إلى منزلهم جاء أحد ضباط وحدات الحماية الشعبية وأخبرهم أنه يتعين عليهم المغادرة. ووفق ما قالت بسمة، استمرت زيارات عناصر وحدات العناصر الشعبية والأسايش إلى أن قرروا نهب وإحراق منزلها ومنزل والدي زوجها وإجبارهم على النزوح من القرية.



إحدى الغرف التي أتت النيران عليها في منزل والدي زوج بسمة البلال بتل دياب. © Amnesty International.

وتوضح بسمة ما حصل قائلة:

عدنا إلى المنزل بعد الغروب... ثم جاءت بعد ساعة أو اثنتين سيارة تقل رجلاً يرتدي زي وحدات الحماية الشعبية مستفسراً عن سبب وجودنا في المنزل وعودتنا إليه... وقال لنا أن المنزل أصبح من ممتلكات وحدات الحماية الشعبية الآن وتم تخصيصه لشهداء الوحدات، ولكنني سألته مستفسراً: وكيف ذلك وهذا منزل خاص؟ وفي الثامنة والنصف من صباح اليوم التالي، جاء ستة أو سبعة من عناصر وحدات الحماية الشعبية وقاموا بتفتيش المنزل، وكان بعضهم مسلحاً ثم سرعان ما جاءت سيارة أخرى تقل ثلاثة أو أربعة عناصر وقاموا بالتفتيش أعقبهم قدوم ثلاثة آخرين. كان البعض منهم يرتدي ملابس مدنية فيما ارتدى البعض الآخر زياً عسكرياً. ومن زيهم وسيارتهم عرفت أنهم من قوات الأسايش... وسألتهم إن كانوا يحملون وثائق تخولهم تفتيش المنزل ولكنهم اكتفوا بالضحك وقالوا أنهم سوف يقومون بتفتيش المنزل لا محالة... وقالوا أنهم يفتشون عن أسلحة.

وفي اليوم الثالث جاء أحد قادة وحدات الحماية الشعبية يرافقه عنصران كي يخبرني بضرورة مغادرة المنزل لأن المنطقة أصبحت عسكرية الآن. فقلت له أنه لا توجد اشتباكات وأن السعدية لم تعد تخضع

لسيطرة جبهة النصرة. ثم شاهدت في الثانية من صباح اليوم التالي بيت جيراننا وقد أُضرمت النار فيه. وكنت نائمة ليلتها في بيت والدي زوجي فانتابني الخوف من أن يكون بيتنا هو التالي على القائمة... وبعد ثلاثة أيام وبعد غروب الشمس جاء نفس القائد وأخبرني أنهم سوف يقومون بإحراق البيت إذا لم أعادره. فقلت له أن الوقت متأخر جداً ولا يمكنني أن أعاد الآن. فقال إذا عليك المغادرة غداً صباحاً وإلا سوف آتي وأقوم بهدمه وتنظيف المنطقة من هذه القمامة... فاتصلت بشيوخ العشائر في المنطقة وغيرهم وطلبت منهم القدوم في اليوم التالي عليهم يساعدوني على حل المشكلة. وفعلاً جاءوا جميعاً في اليوم التالي... قبل أن يصل القائد الساعة 11 أ 12 ظهراً يرافقه 10 أو 15 عنصرًا من وحدات الحماية الشعبية مدججين بالسلاح... فقلت له (أي القائد) أنتم وحدات حماية الشعب، ونحن هم ذلك الشعب فعليكم أن تقوموا بحمايتنا. ولكنهم اكتفوا بالقول أنه يتعين علينا مغادرة المنزل. فاستفسرت عن السبب وقال أنه يخشى على سلامتنا. فقلت له لا توجد قوات عسكرية هنا ولاداعي للقلق بالتالي... ولكنه قال أنه لا بد من أن نغادر.. فقلت له: إذا غادرت فهل يمكنني العودة لاحقاً؟". ولم يجب على سؤالني أحد... وحدثت هذه الزيارات التي قاموا بها في ديسمبر / كانون الأول 2013.⁶⁶

وأخبرت بسمة منظمة العفو الدولية أن أحد المحليين من عناصر وحدات الحماية الشعبية جاء إلى منزلها وأخبرها أنها إذا انضمت إلى صفوف حزب الاتحاد الديمقراطي فسوف يُسمح لها بالبقاء في منزلها. وقالت أنها عندما رفضت هذا الاقتراح، عاد مقاتلو وحدات الحماية الشعبية إلى منزلها وأضرموا النار فيه. ووضحت قائلة:

" ظلوا يترددون على المنزل جيئةً وذهاباً بشكل يومي (ثم في بداية فبراير / شباط) اتصلوا وقالوا أنهم سوف يأتون لإحراق المنزل في اليوم التالي... فمكثت في منزل والدي زوجي.. وعند وقت الإفطار في الثامنة أو التاسعة صباحاً جاءت سيارة يستقلها أحد قادة وحدات الحماية الشعبية كان يستعين بمترجم للتواصل معنا باللغة العربية... كنت في منزل والدي زوجي رفقة والدتي زوجي وشقيقته وأطفالي بينما قمنا بإخفاء والد زوجي خشية من أن يقوموا باعتقاله. ثم بدأوا بسكب الوقود داخل منزل والدي زوجي، ورفضت والدته المغادرة فقاموا بسكب الوقود من حولها... وتولى قائدهم قيادة العملية... وعثروا على والد زوجي وانهاهوا عليه ضرباً على يديه... فقلت لهم: حتى لو أحرقتم منزلي فسوف أنصب خيمة فهذا بيتي وسو أبقى في بيتي. ولكنهم قالوا أن المشكلة ليست في المنزل وإنما في قاطنيه... وشرعوا يأخذون بعض الأشياء من المنزل من قبيل إطارات النوافذ وأبوابه ومضخة الماء وباقي الأغراض الموجودة فيه... يمضي المرء 13 سنة في بناء حياته ثم يتركونه مجرداً من كل شيء".⁶⁷

وأخبرت بسمة منظمة العفو الدولية أنه عقب تدمير منزلها تمكنت هي وأطفالها من العبور إلى تركيا في نهاية المطاف.

والتقت منظمة العفو الدولية بجلال⁶⁸ الذي كان من سكان تل دياب، وقال أن اثنين من المنازل فيها قد تعرضا للنهب والحرق لوجود علاقات لأفراد عائلة أصحابهما بالجيش السوري الحر.

⁶⁶ مقابلة في سوريا بتاريخ 1 أغسطس / آب 2015.

⁶⁷ مقابلة في سوريا بتاريخ 1 أغسطس / آب 2015.

⁶⁸ تم تغيير اسمه الحقيقي.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع عائلة أخرى تقيم في مدينة رأس العين. وقال أحمد أن أحد أبنائه الثلاثة كان مقاتلاً مع كتيبة الفاروق التابعة للجيش السوري الحر في رأس العين والتي بدأت القتال مع وحدات الحماية الشعبية في المدينة في عام 2013. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، أي بعد أشهر قليلة من استيلاء وحدات الحماية على المدينة، قال أحمد أنهم قاموا باعتقال ابنه البالغ من العمر 14 عاماً قبل أن يخلوا سبيله بعد 15 يوماً وتغادر العائلة رأس العين. وقال أحمد: "لم نرجع إلى منزلنا أبداً (خوفاً من الانتقام) ولكن أخبرنا الجيران أن البي كا (ولكنه يشير إلى حزب الاتحاد الديمقراطي ليس حزب العمال) قد أخذوا متاعنا وصادروا منزلنا ومحالنا". وزود أحمد منظمة العفو الدولية بأسماء أفراد أربع عائلات من رأس العين قال أنه تمت مصادرة ممتلكاتهم أيضاً.

رد سلطات الإدارة الذاتية

أجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلة مع جيوان إبراهيم مدير جهاز الأسايش التابع لسلطات الإدارة الذاتية وريدور خليل الناطق الرسمي باسم وحدات الحماية الشعبية للحديث عن السياسات التي تعتمدها الإدارة الذاتية في مجال النزوح.

وأقر جيوان إبراهيم أن بعض الحالات قد شهدت تهجير عائلاتٍ من مناطق تحت سيطرة الإدارة الذاتية ولكنه ادعى في الوقت نفسه أن عددها محدود للغاية. ووصفاً إياها بالحوادث المعزولة، قال جيوان إبراهيم أن قوات الأمن لا تقوم بتهجير السكان إلا إذا اقتضى ذلك وجود "تهديد إرهابي". وأوضح قائلاً:

"توجد بعض الحالات القليلة جداً في المناطق التي تشهد أخطاراً ناجمةً عن تهديدات إرهابية، وعليه فلقد تم إبعاد العائلات من بعض هذه المناطق فعلاً... تم تهجير 25 عائلة فقط في مختلف مناطق الروجافا (الإدارة الذاتية).... (وقيل لهم، أي العائلات) يا جماعة انقلوا أمتعتكم رجاء، ومن الجيد لو أنكم غادرت هذه المنطقة وعدم العودة إليها إلى حين انتهاء الحرب..". ثمة إرهابيون في الرقة وبعض هذه العائلات بها أفراد هم أعمام أو أشقاء أو شقيقات الإرهابيين في الرقة وبيقون على اتصال بهم ويزودونهم بالمعلومات. فأجبرنا بالتالي على إبعاد أفرادها من هنا. لا أقول احتجازهم بل إبعادهم من هنا فقط، أي إلى خارج المنطقة.⁶⁹

وأخبر جيوان منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن تعتمد على المخبرين الذين اخترقوا صفوف الدولة الإسلامية للحصول على المعلومات المتعلقة بهوية العائلات التي "تدعم الإرهاب" أو انضم أفرادها إلى عضوية تنظيم الدولة الإسلامية. كما يحصلون على مثل هذه المعلومات من الوثائق والأجهزة الإلكترونية الموجودة بحوزة عناصر تنظيم الدولة وتمكنت قوات الأمن من مصادرتها منهم عقب الاشتباكات المسلحة.⁷⁰

ولكن أصر سكان القرى الثمان التي وثقت منظمة العفو الدولية حدوث حالات التهجير فيها وغيرهم من شهود العيان على نفي وجود مثل هذه الصلات لهم مع تنظيم الدولة. بل أكدوا جميعاً على أنهم قد أُجبروا على النزوح عن قراهم على الرغم من أنهم مدنيون لا تجمعهم صلات بالجماعات المسلحة. وقال سكان هذه القرى أنهم لم يُمنحوا أبداً الفرصة للدفاع عن أنفسهم أو الاطلاع على الأدلة التي تعزز من هذه الاتهامات.

وفي حديثه مع منظمة العفو الدولية، قال الناطق الرسمي باسم وحدات الحماية الشعبية، ريدور خليل، أن السكان اضطروا لإخلاء بعض المناطق حفاظاً على أمنهم وسلامتهم وليس بالضرورة لأن لهم صلات مع الجماعات المسلحة. وأوضح بالقول إن عمليات التهجير هذه قد تمت بهدف تفادي وقوع خسائر في صفوف المدنيين أثناء الصدامات المسلحة ولتجنب إلحاق إصابات بهم جراء العبوات الناسفة محلية الصنع التي زرعتها تنظيم الدولة الإسلامية في تلك

⁶⁹مقابلة في سوريا بتاريخ 1 أغسطس / آب 2015.

⁷⁰مقابلة في سوريا بتاريخ 1 أغسطس / آب 2015.

القرى. وقال ريدور خليل:

" بكل أسف، المدنيون هم من يتعرض للأذى أولاً وأخيراً أكثر من غيرهم في جميع الحروب. نحن نعلم هذا. ولكن ثمة أوضاع لا توفر أي خيار آخر لنا... فالعائلات التي تقطن منازل تقع على خطوط الجبهة... على من سوف تقع مسؤولية حمايتهم إذا قام تنظيم الدولة بشن هجوم عليها؟ وعندما تندلع الاشتباكات يكون هناك إطلاق نار وتفجيرات انتحارية باستخدام سيارات ملغومة وقصف جوي بالطائرات، وتستخدم جميع أنواع الأسلحة. فالحل الأفضل إنذاراً هو نقل المدنيين بعيداً عن خطوط الجبهة إلى أن تتحسن الأوضاع... فليس من حل آخر من الناحية العسكرية... وثانياً، ثمة آلاف العبوات الناسفة المزروعة في المنطقة. فكيف يمكن السماح للعائلات والنساء والأطفال بالبقاء بين هذه العبوات الناسفة؟ فهي لا زالت في مكانها دون أن يتم تفكيكها."⁷¹

وأضاف ريدور القول إن تنظيم الدولة الإسلامية يستفيد من وجود المدنيين في هذه المناطق ويستخدمهم لتفخيخ السيارات أو تنفيذ هجمات أخرى ضد وحدات الحماية الشعبية.

ولكن قال المدنيون الذين تحدثت منظمة العفو الدولية معهم أنه لا توجد ظروف تخلق ضرورات عسكرية تحتم عليهم مغادرة قراهم لا من أجل سلامتهم ولا من أجل سلامة الآخرين. وأشاروا إلى قراهم لا يوجد فيها عبوات ناسفة أو مفخخات أو اشتباكات مسلحة وغير ذلك من أشكال التهديد الأمني بما في ذلك عمليات القصف الجوي والمدفعي.

وبالإضافة إلى ذلك، أقر ريدور خليل بضرورة قيام الإدارة الذاتية بتوفير مساكن بديلة للمدنيين الذين يُجبرون على مغادرة قراهم لأسباب أمنية، وأكد في الوقت نفسه على أن الإدارة قد وفرت مساكن بديلة فعلاً ولكن لا يعلم السكان الذين تحدثت منظمة العفو الدولية معهم أنه يحق لهم الحصول على هذا الشكل من المساعدات. وعلى النقيض من هذا الادعاء، أجمع جميع أولئك الأشخاص على أن توسلاتهم للبقاء في منازلهم نظراً لعدم وجود أماكن أخرى بديلة يقصدونها قد لم تلاقِ آذاناً صاغية لدى عناصر وحدات الحماية الشعبية.

⁷¹ مقابلة في سوريا بتاريخ 1 أغسطس / آب 2015.

المعايير القانونية الدولية

يحدد القانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب، قواعد السلوك الإنساني التي تُعد ملزمة من الناحية القانونية لجميع أطراف النزاع سواء أكانوا يمثلون القوات المسلحة الرسمية للدولة أو جماعات مسلحة فاعلة من غير الدولة. وتهدف هذه القواعد إلى التقليل قدر الإمكان من حجم المعاناة الإنسانية وتوفير أشكال حماية بديلة للمدنيين وغيرهم ممن لا يشارك في الأعمال العدائية بشكل مباشر. وتشكل الانتهاكات الخطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي جرائم حرب، وتترتب على مرتكبي هذه الجرائم أو من يصدرها الأوامر بارتكابها مسؤولية جنائية فردية توجب ملاحقتهم وجلبهم للمثول أمام القضاء.

وبوصفها حكومة إدارة الأمر الواقع في المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال سوريا،⁷² فينبغي على الإدارة الذاتية أن تحترم حقوق الإنسان الخاصة بالأفراد القاطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها لا سيما على صعيد التعامل مع مسائل التهجير أو النزوح القسري. وسبق للمفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأن أكدت غير مرة، "أن غير الدول من الجهات الفاعلة التي تمارس وظائف شبيهة بالوظائف التي تمارسها الحكومات وتسيطر على إقليم ما ملزمة باحترام قواعد حقوق الإنسان عندما يؤثر سلوكها على حقوق الإنسان للأفراد الواقعين تحت سيطرتها".⁷³

عمليات هدم المنازل

لا شك أن عمليات هدم منازل المدنيين بشكل متعمد وفق ما يرد وصفه في التقرير الحالي هي عمليات غير مشروعة بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي الذي يحظر هدم ممتلكات الخصم أو مصادرتها ما لم يكن ذلك نزولاً عند مقتضيات الضرورة العسكرية.⁷⁴ كما إن تدمير المنازل عقاباً لأصحابها لمجرد الاشتباه بطبيعة ولاءاتهم السياسية أو بدوافع عرقية وغير ذلك من أسس التمييز تشكل انتهاكاً للحظر المفروض على العقاب الجماعي.⁷⁵

كما إن "تدمير ممتلكات الخصم أو مصادرتها" يشكل جريمة حرب في المنازعات غير الدولية المسلحة "ما لم يكن

⁷² تأسست الإدارة الذاتية في مناطق شمال سوريا (الروجافا) في يناير/ كانون الثاني 2014 بمبادرة من حزب الاتحاد الديمقراطي. وطرح دستوراً مؤقتاً وشكلت وزارات وقوة للجيش وأخرى للشرطة ونظاماً قضائياً. وسنت الإدارة الذاتية منذ ذلك التاريخ قوانين جديدة نافذة في مختلف الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

⁷³ تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/7 "حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى" (رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/8/17) 6 يونيو/ حزيران 2008، الفقرة 9. انظر كذلك أندرو كالفام "واجبات غير الدول من الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في حالات النزاع" مجلة انترناشونال ريفيو، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 88، العدد 863، سبتمبر/ أيلول 2006. ويشير كالفام إلى أنه من السليم والممكن مناشدة الجماعات المسلحة احترام قواعد حقوق الإنسان عندما "تبسط سيطرتها الملموسة على الأراضي والسكان مع وجود هيكل تنظيم سياسي واضح المعالم لها".

⁷⁴ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي" القاعدة 50.

⁷⁵ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي" القاعدة 103.

ذلك التدمير أو تلك المصادرة من ضرورات النزاع".⁷⁶

النزوح القسري

يحظر القانون الإنساني الدولي تهجير المدنيين في النزاعات غير الدولية المسلحة ما لم يكن ذلك من باب الحفاظ على سلامتهم أو بداعي اعتبارات عسكرية لا مفر منها.⁷⁷ وعند حصول عمليات تهجير أو تشريد، يشترط القانون الإنساني الدولي اتخاذ جميع التدابير الممكنة التي تكفل حصول المدنيين النازحين على مأوى ملائم وتمتعهم بمستوى لائق من الصحة والنظافة الشخصية والسلامة والتغذية وعدم فصل أفراد العائلة الواحدة عن بعضهم البعض.⁷⁸ وعلاوة على ذلك، فللنازحين الحق في العودة طوعاً إلى منازلهم بمجرد زوال الأسباب التي أدت إلى نزوحهم. كما يتعين احترام حقوقهم المتعلقة بملكياتهم.⁷⁹

وبشكل إضافي، تؤكد "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي"⁸⁰ على أنه لكل إنسان الحق في الحماية من أن يُشرد تعسفاً من مسكنه أو من محل إقامته المعتاد (المبدأ 1/6). كما ينبغي "أن تراعي هذه المبادئ كافة السلطات والجماعات والأشخاص بغض النظر عن مركزهم القانوني، وتُطبق دون أي تمييز متضارب" (المبدأ 1/2). كما يتعين على السلطات أن تستنفد جميع البدائل الممكنة قبيل الشروع بتنفيذ قرار التهجير أو التشريد. (المبدأ 1/7).

وبغض النظر عن الظروف الأصلية للتهجير أو التشريد، تقع على السلطات المعنية مسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل لتمكين المشردين داخلياً من العودة الطوعية آمنين مكرمين إلى ديارهم. (المبدأ 1/28). كما يقع على عاتق السلطات المختصة واجب ومسؤولية مساعدة المشردين (النازحين) داخلياً والعائدين و/أو والمعاد توطينهم على استرداد أموالهم وملكياتهم أو الحصول على التعويضات المناسبة في حال تعذر استرداد هذه الأموال والملكيات. (المبدأ 2/29).

⁷⁶ نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (2/هـ/12).

⁷⁷ دراسة القانون الإنساني العرفي الدولي، القاعدة 129، وانظر كذلك نظام روما الأساسي، المادة 8 (2/هـ/8) توصيف التهجير القسري للمدنيين كجريمة حرب)

⁷⁸ دراسة القانون الإنساني العرفي الدولي، القاعدة 131

⁷⁹ نفس المصدر، القاعدتان 132 و133.

⁸⁰ E/CN.4/1998/53/Add.2

نتائج وتوصيات

لا شك أن عمليات الهدم المتعمد لمنازل المدنيين التي يرد وصفها في التقرير الحالي هي عمليات غير مشروعة بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي الذي يحظر تدمير أو مصادرة ممتلكات الخصم ما لم يكن ذلك نزولاً عن مقتضيات الضرورة العسكرية. كما يحظر القانون الإنساني الدولي تهجير المدنيين اثناء النزاعات غير الدولية المسلحة إلا إذا كان ذلك ضرورياً لاعتبارات تتعلق بسلامتهم أو مراعاةً للضرورات العسكرية.

وفي الوقت الذي تزعم فيه الإدارة الذاتية أن تهجيرها للمدنيين لم يكن تشريداً تعسفياً بل ضرورة عسكرية أو أمنية أو لأغراض حماية سكان المناطق، فيوثق التقرير الحالي حالات تفتقر إلى مثل هذه الأسس التي ساققتها الإدارة كمبررات لعملياتها. وعليه، فترى منظمة العفو الدولية أن حوادث التهجير الواردة في التقرير الحالي تشكل جرائم حرب.

وتشير ظروف وملابسات بعض حالات التهجير التي يوثقها التقرير إلى أنها جاءت انتقاماً من الاشتباه بتعاطف الناس مع تنظيم الدولة الإسلامية وغيرها من الجماعات المسلحة أو بداعي وجود صلات أو علاقات قرابة لهم مع أعضاء تلك الجماعات. ومن شأن هذه الممارسات في هذه الحال أن تشكل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحظور في القانون الإنساني الدولي كما ورد أعلاه.

وعليه، فتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية إلى عناية الإدارة الذاتية والدول التي تدعمها أو تنسق معها.

إلى سلطات الإدارة الذاتية

تهييب منظمة العفو الدولية بالقائمين على الإدارة الذاتية القيام بما يلي:

- التوقف فوراً عن هدم منازل المدنيين بشكل غير مشروع؛
- وتعويض جميع المدنيين الذين هُدمت منازلهم أو صودرت أو نُهبَت بشكل غير مشروع على أيدي قوات الأمن؛
- والسماح لجميع المدنيين الذين هُدمت منازلهم بشكل غير مشروع بإعادة بنائها أو تزويدهم بمساكن بديلة بنفس المستوى؛
- والتوقف عن تهجير المدنيين قسراً إلا إذا كان ذلك ضماناً لسلامتهم أو لأسباب تتعلق بالضرورات العسكرية؛
- وفي حال تعذر تفادي عمليات التهجير لضرورات عسكرية أو أخرى تتعلق بأمن المدنيين، الحرص على توفير المواد الغذائية الضرورية والماء للنازحين (المشردين) وتزويدهم بالمأوى والمسكن والملبس والخدمات الطبية الضرورية وخدمات النظافة وضمان جعل مدة التهجير أو التشريد قصيرة قدر الإمكان؛
- والسماح بعودة المدنيين الذين وقعوا ضحايا للتهجير أو التشريد القسري بشكل غير مشروع؛
- وفتح تحقيقات مع جميع الأشخاص من كافة الرتب ووقفهم عن الخدمة جراء مسؤوليتهم عن ارتكاب عمليات هدم المنازل بشكل غير مشروع أو إصدار الأوامر بتنفيذها هي وغيرها من عمليات التهجير وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

إلى الدول التي تدعم الإدارة الذاتية أو تنسق العمليات معها

تهييب منظمة العفو الدولية بجميع الدول التي تدعم الإدارة الذاتية أو تنسق العمليات العسكرية معها من قبيل تلك العمليات التي يشنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا القيام بما يلي:

35 "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"
النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

- الإدانة العلنية لممارسات الهدم والتهجير غير المشروعة التي تنتهك القانون الإنساني الدولي؛
- واتخاذ تدابير عاجلة تكفل عدم إساءة استخدام الإدارة الذاتية لما تحصل عليه من مساعدات عسكرية بما في ذلك مسائل التنسيق في العمليات العسكرية وعدم استغلالها في ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي بما في ذلك عمليات الهدم والتهجير غير المشروعة.

ملحق

المراسلات التي تمت بين منظمة العفو الدولية والإدارة الذاتية

رسالة منظمة العفو الدولية إلى سلطات الإدارة الذاتية

18 سبتمبر / أيلول 2015

الرئيس المشترك لمناطق الإدارة الذاتية (الروجافا)

سعادة السيد صالح مسلم،،،

تحية طيبة وبعد،،،

نكتب إلى سعادتك بغية إطلاعكم على خلاصة النتائج الأولية للبحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية للوقوف على حقيقة المزاعم المتعلقة بارتكاب انتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا.

وسوف نغدو شاكرين لو تسنى لكم الرد على ما جاء في هذه النتائج في موعد أقصاه 30 سبتمبر / أيلول الجاري. ونحيطكم علماً بعزمنا نشر النتائج المذكورة في تقريرنا المزمع صدوره قريباً والذي سوف يحرص على إدراج الردود التي ترسلها إدارتكم في حال ورودها إلى منظمة العفو الدولية قبيل موعد نشر التقرير بصيغته النهائية.

وقامت منظمة العفو الدولية بإجراء بحوث للوقوف على تفاصيل عمليات النزوح القسري (التهجير) وتدمير القرى والمنازل في شمال سوريا، حيث زار باحثو المنظمة 14 قرية وبلدة في المنطقة خلال الفترة ما بين 27 يوليو / تموز و3 أغسطس / آب 2015، وأجروا مقابلات مع نازحين وغيرهم من المتضررين جراء النزاع. كما أجرت المنظمة مقابلات خلال شهر أغسطس / آب الماضي في جنوب تركيا مع 20 نازحاً من شمال سوريا. وتشير النتائج الأولية لبحوثنا إلى أن قوات حزب الاتحاد الديمقراطي والأسايش قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

مزاعم تدمير القرى

قام باحثو منظمة العفو الدولية أوائل أغسطس / آب الماضي بزيارة قرية الحسينية في ريف تل حميس ليجدوا جميع منازل القرية البالغ عددها 90 منزلاً وقد دُمرت خلا منزل وحيد ظل على حاله. وأخبرت امرأة من سكان القرية سابقاً منظمة العفو الدولية أنها كانت متواجدة داخل منزلها لحظة قيام جرافة تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي بتدميره. وتمكنت هذه النازحة من الفرار من منزلها ولكن دون أن يُسمح لها بحمل مقتنياتاتها معها. وأخير نازحون آخرون من سكان القرية منظمة العفو الدولية أنهم عادوا إلى منازلهم في قرية الحسينية عقب استيلاء قوات حزب الاتحاد الديمقراطي عليها ليجدوا منازلهم وقد أصبحت أثراً بعد عين. وقالوا جميعاً أن إدارة الحكم الذاتي لم تدفع التعويضات لهم أو توفر مساكن بديلة، وأضافوا أنه لم يتم السماح لهم بمعاودة بناء منازلهم المدمرة.

وأخير ناشطون محليون منظمة العفو الدولية أن الأمر نفسه ينسحب على قرى أخرى جرت تسوية منازلها بالأرض لا سيما قرىتي أصيلم ومشرفة جنوبي سلوك . وقال أحد الناشطين أن منازل قرىتي عكرشة وسفانا بريف تل حميس قد أُضرمت فيها النيران في يوليو/ تموز 2015. وقال أحد سكان قرية أصيلم التي تبعد 35 كم إلى الجنوب من سلوك أنه شاهد قوات حزب الاتحاد الديمقراطي وهي تدمر مائة من منازل القرية البالغ عددها 103 منازل عقب استيلائها على القرية في يونيو/ حزيران 2015. وأوضح الناشط في حديثه مع منظمة العفو الدولية كيف قامت قوات الحزب دون سابق إنذار بالإيعاز إلى السكان بضرورة مغادرة منازلهم حفاظاً على سلامتهم، زاعمةً أنه سوف يُسمح لهم بالعودة في غضون ثلاثة أيام. ولكن بدلاً من أن تسمح قوات الحزب لهم بالعودة حسب وعودها، أثرت القيام بتدمير منازل القرويين الذين لم يحصلوا على تعويضات أو مساكن بديلة ولم يُسمح لهم ببناء ما دُمر من المنازل أيضاً.

مزاعم تهجير سكان قرى بأكملها

جمعت منظمة العفو الدولية معلومات تتعلق بحصول حركة نزوح قسري (تهجير) لسكان ثمان قرى وبلدات في المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية وهي بلدة سلوك والقرى المحيطة بها وهي الغبين ورنين وحمام التركمان وملا برهو وماغات واثنان من قرى ريف تل تمر وهما عبدي كوي وتل الفويده.

وأخبر سكان القرى المتضررة منظمة العفو الدولية أن عناصر قوات حزب الاتحاد الديمقراطي وكذلك قوات الأسايش، في بعض الحالات، قد أخبروهم أو أخبروا جيرانهم بضرورة مغادرة منازلهم وقراهم. وقيل لهم أن ذلك يتم مراعاةً لسلامتهم أو للاعتقاد بانهم من أنصار الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة السورية بما في ذلك التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية. وتشير الأدلة الدامغة التي جمعتها منظمة العفو الدولية أنه قد تم إجبار سكان تلك القرى على النزوح عنها قسراً على الرغم من غياب أي تهديد أمني على سلامتهم أو ضرورة إجراء عسكري لا بد من اتخاذه في تلك المناطق. وقال جميع المتضررين من هذه الخطوة أن الإدارة الذاتية لم تصدر تحذيراً مسبقاً بهذا الخصوص أو تجر مشاورات حقيقية معهم بشأن هذا الإجراء أو توفر لهم تعويضات أو مساكن بديلة. وفي جميع الأحوال، فلم يتم إخبار السكان عن موعد عودتهم أو إذا ما كان بإمكانهم العودة إلى منازلهم أصلاً.

وتتضمن حوادث التهجير القسري التي وثقتها منظمة العفو الدولية الحالات التالية:

- منع سكان سلوك من العودة إليها عقب استيلاء قوات حزب الاتحاد الديمقراطي على المنطقة في يونيو/ حزيران 2015؛
- وإجبار ما يقارب 1400 عائلة تركمانية في قرية حمام التركمان ونحو 50 عائلة عربية في قرية رنين جنوبي سلوك على مغادرة القريتين في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز 2015 على التوالي؛
- وإجبار سكان قرية ماغات جنوب سلوك على مغادرة قريتهم في يونيو/ حزيران 2015؛
- وإصدار الأوامر على نحو منتظم للسكان العرب في قرية الغبين جنوب سلوك بضرورة مغادرة المنطقة خلال الفترة من يونيو/ حزيران إلى أغسطس/ آب 2015؛
- وتهجير ما يقرب من 500 عائلة قسراً من قرية عبدي كوي ذات الأغلبية العربية بريف تل تمر في يونيو/ حزيران 2015؛

- وتخيير سكان قرية تل الفويذة العربية بريف تل تمر في يناير / كانون الثاني 2015 ما بين الانضمام إلى صفوف قوات حزب الاتحاد الديمقراطي أو مغادرة كردستان سوريا، الأمر الذي حدا بنحو ألف عائلة إلى مغادرة القرية؛
- وتهجير نحو 800 تركماني من قرية ملا برهو في يونيو / حزيران 2015.
- مزاعم تدمير المنازل بطريقة انتقائية
أجرت منظمة لعفو الدولية مقابلات مع سكان مدينة رأس العين الحدودية وقرية تل دياب، وقالوا أنه قد تم تهجيرهم جميعاً بالإضافة إلى تهجير بعض الجيران، وأن ممتلكاتهم قد تعرضت للتدمير أو المصادرة.
- ومن مكان تواجدهم في جنوب تركيا حالياً، قال أفراد إحدى العائلات المهجرة من قرية تل دياب لمنظمة العفو الدولية أن عناصر قوات حزب الاتحاد الديمقراطي والأسايش قد أخبروهم بضرورة المغادرة للاشتباه بمواليتهم للجماعات المسلحة المناوئة للحكومة السورية. وقال أفراد العائلة أن اثنين من منازل العائلة قد دُمرتا عقب مغادرتهم القرية. وزار باحثو منظمة العفو الدولية المنزلين المدمرين وشاهدوا حجم الدمار الذي لحق بهما؛
- وقال أفراد عائلة أخرى نزحت من رأس العين إلى جنوب تركيا أن قوات الحزب قد صادرت منزل العائلة ومتاجرها عقب أن غادر أفراد العائلة المدينة خشية من تعرضها للانتقام لا سيما وأن أحد أفرادها قد سبق له القتال ضد قوات الحزب ضمن صفوف كتائب الجيش السوري الحر.
- وسوف نكون شاكرين لكم لو تسنى لإدراتكم أن تزودنا بوجهة نظرها حيال ما حصل أثناء الأحداث والوقائع المشار إليها. كما نثمن لكم لو تسنى لنا الحصول على المعلومات التالية:
- أسماء القرى التي شهدت تهجيراً قسرياً لسكانها أو تدميراً لمنازلها وعدد المتضررين جراء ذلك؛
- واسماء المسؤولين الذين أعطوا الأوامر بتهجير سكان القرى قسراً وتدمير منازلهم؛
- وتوضيح الغرض والقصد من وراء هذه الممارسات؛
- وتوضيح ما إذا قامت الإدارة الذاتية باتخاذ خطوات من شأنها أن تقيم مدى مشروعية مثل هذه الممارسات؛
- وما إذا قامت الإدارة بإجراء تحقيقات بغية تقييم حجم الضرر الذي لحق بالمدينين جراء هذه الممارسات؛
- وتوضيح ما إذا تمت محاسبة أي مسؤول لإصداره مثل هذه الأوامر أو المشاركة في عملية التهجير القسري أو التدمير المتعمد لممتلكات المدينين، وعدد الأشخاص الذين تمت محاسبتهم على هذا الصعيد والتدابير العقابية المتخذة بحقهم؛
- وتبيان ما إذا تم توفير تعويضات للمتضررين جراء التدمير المتعمد لممتلكاتهم أو تهجيرهم قسراً مع ذكر عدد المستفيدين؛
- وتبيان ما إذا تم توفير مساكن بديلة للمتضررين مع ذكر عدد المستفيدين؛
- وذكر المعايير التي تعتمدها الإدارة الذاتية قبيل البت في موضوع تهجير فرد أو أفراد من تجمعاتهم قسراً؛

39 "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"
النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

■ وتبيان الإجراءات التي تتبعها الإدارة في تطبيق الأوامر المتعلقة بتهجير السكان قسراً على صعيد تزويدهم بإذارات مسبقة وعقد مشاروات جادة معهم بشأن الموضوع وتوفير التعويضات اللازمة في هذا السياق.

وتكرر منظمة العفو الدولية عظيم امتنانها لكم لو تسنى لها الحصول على ردودكم على ما ورد أعلاه في موعد أقصاه 30 سبتمبر/ أيلول 2015 بما يتيح لها إدراج الردود ضمن قادم منشوراتها. كما يمكنكم في حال الرغبة بالحصول على المزيد من المعلومات أو الإيضاحات من المنظمة الاتصال بزميلتنا ديانا سيمان، المختصة في شؤون الحملات المتعلقة بسوريا عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: Diana.Semaan@amnesty.org ، أو هاتفياً على الرقم التالي: +44-752-272-0259 .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

تيرانا حسن
مديرة برنامج الاستجابة للأزمات

نسخة إلى:
ريدور خليل
الناطق باسم وحدات الحماية الشعبية

جيوان إبراهيم
مدير وحدات الأسايش

"لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"

النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا

يتعرض المدنيون القاطنون في مناطق شمال سورية الواقعة تحت سيطرة الأمر الواقع للإدارة الذاتية التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي لمجموعة من الانتهاكات الخطيرة تتضمن التهجير القسري وهدم المنازل. وما انفكت سلطات الإدارة الذاتية تتقاعس عن تعويض المدنيين عما تكبدهم من خسائر أو توفير مساكن بديلة لهم. ولا يوجد أي مكان آخر يمكن للمدنيين المتضررين التوجه إليه بعد أن فقدوا منازلهم وممتلكاتهم. ومع أن البعض منهم قد قرر اللجوء إلى مناطق جنوب تركيا، فلا زال البعض الآخر منهم نازحاً داخل سورية متنقلاً في إقامته على المدارس أو المخيمات أو الكوت في منازل الأقارب.

ويوثق التقرير الحالي قيام أجهزة الإدارة الذاتية لا سيما شرطتها وجناحها العسكري بتعمد هدم منازل المدنيين وتهجيرهم، وطال ذلك سكان قرى بكاملها في بعض الأحيان. ومع أن الإدارة الذاتية تصر على أن سياستها المتبعة على صعيد تهجير المدنيين ليست تعسفية الطابع وإنما جاءت ضرورية لاعتبارات عسكرية أو أمنية أو من أجل حماية السكان، يوثق التقرير حالات تثبت عدم صحة هذا التبرير. وترى منظمة العفو الدولية أن عمليات الهدم المتعمد للمنازل وتهجير السكان ومصادرة ممتلكاتهم الواردة في التقرير الحالي تشكل جرائم حرب.

وتناشد منظمة العفو الدولية سلطات الإدارة الذاتية كي توقف جميع ممارساتها المسيئة، والسماح للنازحين أو المشردين بالعودة إلى منازلهم وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر وأضرار، والحرص على محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات. كما تهيب منظمة العفو الدولية بجميع الدول التي تدعم الإدارة الذاتية أو تنسق عملياتها العسكرية معها من قبيل الدول الأعضاء في التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لقتال الدولة الإسلامية في سورية، أن تحرص على عدم إساءة استخدام مساعداتها العسكرية بم في ذلك عدم إساءة استخدام مسألة التنسيق أثناء العمليات العسكرية في ارتكاب انتهاكات ومخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي.

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar



منظمة العفو
الدولية